Distribution: Restricted EB 2005/86/R.7/Rev.1 13 December 2005
Original: English البند 5 (ب) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2005

التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها
العمليات التي تم تقييمها في عام 2004

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

موجز تنفيذي iii

أولاً– مقدمة 1

ثانياً– المشروعات والبرامج القطرية التي تم تقييمها 2

ألف– تغطية التقييم 2

باء– مدى تمثيل المشروعات 3

جيم– مقارنة بين تصنيف التقييم الذاتي والتقييم المستقل 3

ثالثاً– أداء المشروعات 5

ألف– الملاءمة 5

باء– الفعّالية 6

جيم – الكفاءة 7

دال– أداء المشروع 7

رابعاً– الأثر على الفقر الريفي 8

ألف– الأصول المادية والمالية 9

باء– الأصول البشرية 11

جيم– رأس المال الاجتماعي والتمكين 12

دال– الأمن الغذائي 14

هاء– البيئة وقاعدة الموارد المشاع 15

واو– المؤسسات والإطاران السياساتي والتنظيمي 16

زاي – العوامل المحورية الشاملة 18

حاء – الأثر العام على الفقر الريفي 22

خامساً – أداء الشركاء 22

ألف – أداء الصندوق 22

باء – أداء المؤسسات المتعاونة 23

جيم – أداء الحكومات ووكالاتها 24

دال – الأداء العام للشركاء 25

سادسا – الأداء العام 26

سابعا – الإسهام في تحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية والأهداف الإنمائية للألفية 27

ثامناً – الاستنتاجات **29**

ألف – النتائج الرئيسية 29

باء – الأسباب الكامنة 30

جيم – القضايا الرئيسية من أجل المستقبل 32

دال – التوصيات 33

الملاحق

الملحق الأول – الإطار المنهجي لتقييم المشروعات **35**

الملحق الثاني – جدول ملخص المشروعات **39**

الملحق الثالث – التمثيل الإقليمي والقطاعي للمشروعات التي تم تقييمها منذ عام 2004 **40**

موجز تنفيذي

1 - يعرض هذا التقرير السنوي الثالث عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها تجميعاً للنتائج والنظرات المتعمقة الواردة في 13 عملية تقييم مشاريع وبرامج قطرية ومواضيعية أجراها مكتب التقييم خلال عام 2004. بالإضافة إلى ذلك، تضم هذه الطبعة من التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها تجميعاً لنتائج جميع المشروعات الـ 29 التي تم تقييمها منذ عام 2002، واستُخدم في تقييمها الإطار المنهجي لتقييم المشروعات، المطبق في مكتب التقييم. وتمثل عمليات تقييم المشروعات هذه بوجه عام التغطية الجغرافية والقطاعية لحافظة الصندوق.

النتائج الرئيسية

2 - تؤكد عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004، بوجه العموم، وتتفق مع نتائج السنتين السابقتين ومع التقييم الخارجي المستقل للصندوق. وصُنِّفَت جميع المشروعات تقريباً في التقييم بأنها ملائمة إلى حد مرتفع أو كبير، وصنفت ثلثاها بأنها فعالة إلى حد كبير، ونصفها بأنها تتسم بالكفاءة إلى حد مرتفع أو كبير. وصنف الأثر على الفقر الريفي بأنه مرتفع أو كبير في 48% من المشروعات، وصنف أداء الشركاء بأنه مرتفع أو كبير في 42% من المشروعات. وحصل نحو 58% من المشروعات التي تم تقييمها في الفترة من 2002 حتى 2004 على تقييم بمستوى مرتفع أو كبير لأدائها الإجمالي. ومع أنه توجد بعض الاختلافات في تصنيفات بضع عمليات تقييم أجريت في عام 2004 عن عمليات السنتين السابقتين، فإن حجم العينة المستخدمة أصغر من أن يمكِّن من استنتاج أي شيء من هذه الاختلافات. كما أن السلسلة الزمنية حتى الآن أقصر من أن تشير إلى أي اتجاه.

3 - يشير تحليل عمليات التقييم التي أجريت على مدى السنوات الثلاث الماضية ونتائج التقييم الخارجي المستقل إلى خمس نتائج رئيسية، هي:

(i) حصل نحو نصف مشروعات الصندوق على تقييم بدرجة أثر كبير على الفقر الريفي، وحصل نحو الثلثين منها على تقييم بدرجة أثر إيجابي كبير على الأمن الغذائي.

(ii) لم ينجح عدد لا بأس به من المشروعات في إفادة المجموعات الأشد فقراً أو الأكثر تضرراً إلى الحد المقصود.

(iii) يرجح أن تكون أقلية من المشروعات مستدامة.

(iv) حقق أقل من نصف المشروعات تقييماً بدرجة أثرٍ إيجابي كبير على البيئة والموارد المشاع.

(v) كان أداء الصندوق كشريك في تصميم المشروعات ودعم تنفيذها مرضياً في 40% فقط من المشروعات.

الأسباب الكامنة

4 - يمكن تفسير هذه النتائج الرئيسية بعدد من العوامل، لكن ثمة ثلاث نظرات متعمقة عامة، عندما تؤخذ مجتمعة يُعزى إليها جانب كبير من الاختلافات التي لوحظت في الأداء والتي كانت في كثير من الأحيان مخيبة للآمال، وهي:

- **الملكية محدودة في تحديد المشروعات وتصميمها وتنفيذها.** يميل الأثر الإيجابي والاستدامة إلى أن يكونا مرتبطين بمستويات عالية من ملكية المجتمع المحلي المعني للمشروع. وفي الحقيقة، إن درجة ملكية الحكومات والشركاء المنفذين لأولويات الصندوق – كالأولويات المتصلة باستهداف الفقر والتمايز بين الجنسين، والمشاركة – تقرر بقوةٍ مدى وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ.

- **الأثر يتأثر تأثراً كبيراً بالظروف السياساتية والمؤسسية التي تنفذ فيها المشروعات.** فالمشروعات التي تنفذ في بلدان منخفضة الدخل، في بيئات سياساتية ومؤسسية أفضل تميل إلى أن يكون أداؤها أفضل من المشروعات التي تنفذ في بيئات أردأ. وكان أداء المشروعات المنفذة في آسيا جيداً بلا استثناء، بينما المشاريع المنفذة في بلدان متوسطة الدخل كان أداؤها أردأ نسبياً فيما يتعلق بالأثر على الفقر الريفي.

- **نواقص الأداء يمكن في كثير من الأحيان أن تُعزى إلى نوعية تصميم المشروع ودعم التنفيذ.** ترد انتقادات تصميم المشروع في عدد من عمليات التقييم التي أجراها مكتب التقييم، وكذلك العمليات التي أجراها التقييم الخارجي المستقل. وتأثرت فعالية المشروع أيضاً بمحدودية مشاركة الصندوق في أثناء التنفيذ وبعدم وجود حضور كافٍ داخل القطر.

القضايا الرئيسية للمستقبل

5 - لهذه النتائج ثلاث عواقب رئيسية على سياسات الصندوق وعملياته، هي:

- **تعزيز الأثر على الفقر بنُهُجٍ جديدة.** الرسالة التي تعطيها عمليات التقييم هذه وغيرها هي أنه إذا أراد الصندوق أن يحدث فرقاً أو أثراً حقيقياً في الحد من الفقر فعليه أن يقدم سلسلة من الخدمات أكثر تنوعاً ومفصلة على مقاس الحالة المعنية بغية تلبية طلبات أنواع مختلفة من البلدان المستفيدة.

- **زيادة الفعالية بواسطة شراكات أفضل.** لكي يزيد الصندوق فعاليته الإنمائية ويقدم مساهمات أكبر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عليه أن يطور تفهُّماً أفضل لنهجه إزاء الشراكات واستراتيجية أفضل لإقامتها.

- **زيادة الكفاءة بتحسين تخصيص الموارد.**تتوقف جودة دعم الصندوق للتصميم والتنفيذ على عدد موظفيه الذين يشغلهم في برنامجه داخل البلد وعلى نوعية هؤلاء الموظفين. وإن نقل موارد الصندوق من الموظفين و/أو زيادتها واحد من الخيارات المتاحة له. وإقامة شراكات مثاليَّة خيارٌ آخر.

6 - يتضمن الجزء الأخير من تقرير هذه السنة عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها عدداً من التوصيات تتفق مع توصيات التقييم الخارجي المستقل، وتهدف إلى زيادة فعالية الصندوق في الحد من الفقر الريفي.

التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها

العمليات التي تم تقييمها في عام 2004

أولاً- مقدمة

1 - هذا هو ثالث تقرير سنوي يصدره مكتب التقييم عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها. وكما حدث في السنتين السابقتين، يجمع هذا التقرير ويولِّف نتائج عمليات الصندوق وأثرها بناءً على مجموعة عمليات تقييم لمشاريع وبرامج قطرية أجريت في عام 2004. وبالإضافة على ذلك، يقدم تجميعاً لنتائج كل المشروعات التي قام بتقييمها مكتب التقييم منذ عام 2002.

2 - وَفَّرَ استخدام الإطار المنهجي الجديد لتقييم المشروعات في عام 2002 لمكتب التقييم إطاراً مشتركاً ليستخدمه بصورة منهجية في كل عمليات تقييم مشروعات الصندوق. وأُنتجَ في سبتمبر/أيلول 2003 إطار منهجي منقح قليلاً. وقد تحسَّنَ الامتثال بالإطار باطِّراد منذ عام 2002، كما يتجلّى في مجموعة تقارير تقييم المشروعات التي أُعِدَّت في عام 2004، والتي هي أكثر اتِّساقاً بكثير من سابقاتها. غير أن عمليات التقييم المستقلة تظل مقيدةً بضعف نظم رصد المشروعات وتقييمها. نتيجةً لذلك، لم تُعطَ درجات تقييم لكل المؤشرات في كل المشروعات في السنوات الثلاث الماضية. هذه الحقيقة، والحجم الصغير نسبياً للعينة المستخدمة وقِصَرُ الفترة الزمنية التي أجريت فيها العمليات، حدَّت من مدى إمكانية تفسير البيانات المقدمة هنا بأنها تشكل اتجاهات معينة.

3 - يتألف الإطار المنهجي لتقييم المشروعات من ثلاثة معايير تقييم مركَّب رئيسية، هي: (i) أداء المشروع؛ (ii) الأثر على الفقر الريفي؛ (iii) أداء الشركاء. ويُقسَم كل معيار رئيسي إلى عدد من العناصر والمعايير الفرعية. وتتسق المعايير بوجه عام مع المعايير المستخدمة في مؤسسات مالية دولية أخرى، وفي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وأعضاء مجموعة التقييم التابعة للأمم المتحدة، وإن كانت مجالات الأثر تختلف بحسب ولاية كل منظمة. ويرد تفسير للإطار المنهجي للتقييم بمزيد من التفصيل في الملحق الأول، الذي يوضح أيضاً كيف تتصل مجالات الإطار المنهجي للتقييم بأهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006 وبالأهداف الإنمائية للألفية.

4 - الهدف الرئيسي للتقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها هو تقديم تجميع لنتائج التقييم بناء على الإطار المنهجي للتقييم. ويُقصَدُ أيضاً بكل تقرير أن يقدم أساساً للمناقشة في لجنة التقييم، والمجلس التنفيذي، والصندوق بشأن أفضل طريقة يقدم بها مكتب التقييم نتائجه وكيف يمكن تحسين التقرير. وقد أخذ هذا التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها في الحسبان التعليقات التي وردت من لجنة التقييم في سبتمبر/أيلول 2004.

5 - يسير التقرير على نسق البنية التي ينطوي عليها الإطار المنهجي للتقييم. فالقسم الثاني يعطي موجزاً للمشروعات والبرامج القطرية التي تم تقييمها. وتعطي الأقسام من الثالث إلى السادس تجميعاً من عمليات تقييم المشروعات في كل معيار تقييم أساسي: أداء المشروعات (القسم الثالث)، والأثر على الفقر الريفي (القسم الرابع)،

وأداء الشركاء (القسم الخامس). ويلخص القسم السادس الأداء الإجمالي. ويتفحص القسم السابع الإسهام في تحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية والأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم القسم الأخير النتائج الرئيسية وتفسيرات لهذه النتائج، ويعين القضايا الرئيسية للمستقبل، ويقدم عدداً من التوصيات.

ثانياً- المشروعات والبرامج القطرية التي تم تقييمها

ألف- تغطية التقييم

6 - يستفيد هذا التقرير من نتائج 13 تقريرَ تقييمٍ تُغَطّي تسع عمليات تقييم مشروع/برنامج قطري، وتقييم برنامجين قطريين، وعمليتي تقييم مواضيعي أجريتا في عام 2004 (الإطار 1). ويُجَمِّعُ أيضاً نتائج من 20 عملية تقييم مشروع أجريت في عامي 2002 و2003، وردت في التقريرين السنويين السابقين عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها.

الإطار الأول- قائمة بعمليات التقييم لعام 2004*

عمليات التقييم المرحلي للمشروعات (قرض الصندوق) • إثيوبيا – البرنامج القطري الخاص – المرحلة الثانية (22.6 مليون دولار أمريكي) • غامبيا – مشروع التمويل الريفي والمبادرات المجتمعية (9.2 مليون دولار أمريكي) • الأردن – مشروع إدارة الموارد الزراعية – المرحلة الثانية (12.8 مليون دولار أمريكي) • جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية – مشروع التنمية الريفية في شمال سايابوري (7.3 مليون دولار أمريكي) • السنغال – مشروع المؤسسات الصغيرة الريفية (7.3 مليون دولار أمريكي) • تونس – مشروع التنمية الزراعية المتكامل في ولاية سليانة (11.3 مليون دولار أمريكي) • فييت نام – مشروع حفظ الموارد الزراعية وتنميتها في محافظة كوانغ بِنه (14.4 مليون دولار أمريكي) • فييت نام – مشروع النهوض بالأقليات الإثنية في ها غيانغ (12.5 مليون دولار أمريكي) **عمليات تقييم إنجاز المشروعات** • باراغواي – مشروع الصندوق الائتماني للنهوض بأحوال الفلاحين – الإقليم الشرقي من باراغواي (10.0 ملايين دولار أمريكي)	**عمليات تقييم البرامج القطرية** • بوليفيا • مصر **عمليات التقييم المواضيعي** • أداء الصندوق وأثره في ظل ظروف تحقيق اللامركزية: خبرات من إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا • الحدُّ من الفقرِ والزراعة العضوية في آسيا: محور التركيز على الصين والهند

* يتضمن الملحق الثاني بيانات أكثر تفصيلاً عن المشروعات.

7 - بلغ مجموع تكاليف المشروعات التسعة التي تم تقييمها في عام 2004 مبلغ 182 مليون دولار أمريكي، وكان مجموع قروض الصندوق لهذه المشروعات 107 ملايين دولار أمريكي (58%). وغطت عمليتا تقييم البرنامجين

القطريين لبوليفيا ومصر 18 مشروعاً أخرى بلغ مجموع تكاليفها 611 مليون دولار أمريكي. وبلغ مجموع قروض الصندوق للبرنامجين القطريين 271 مليون دولار أمريكي.

باء- مدى تمثيل المشروعات

8 - كانت جميع عمليات تقييم المشروعات التي أجريت في عام 2004، ما عدا مشروعاً واحداً، عمليات تقييم مرحلي، وهي عمليات إلزامية قبل المرحلة الثانية من المشروع المعني. لذلك كان مجرد صدفة، لا عن قصد، أن كانت العينة المستخدمة في التقييم تمثل بوجه عام التغطية الجغرافية والقطاعية لحافظة الصندوق، كما يتبيَّن من تحليل التوزيع الإقليمي والقطاعي للمشروعات التسعة والعشرين التي تم تقييمها منذ عام 2002 (الملحق الثالث). ومن حيث التغطية القطاعية،[1] كانت 80% من المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004 مشروعات تنمية ريفية وزراعية، بينما كانت 65% فقط من مجموع مشروعات الصندوق التشغيلية في الفترة 1998-2004 تقع في هذه الفئة. ومن حيث التغطية الإقليمية، كانت العينة أكثر تمثيلاً بقليل لاقليم أفريقيا الغربية والوسطى، وأقل تمثيلاً لأفريقيا الشرقية والجنوبية، وإن كانت أفريقيا بوجه العموم ممثلة تمثيلاً صحيحاً، شأنها في ذلك شأن الأقاليم الأخرى.

9 - يمثل حجم عمليات التقييم المستقل للمشروعات التسعة التي أجريت في عام 2004 ما يساوي 50% من تقارير تقييم إنجاز المشروعات التي أعدتها الجهات المقترضة ودائرة إدارة البرامج أثناء السنة نفسها، وهذه نسبة عالية مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى. غير أنه بتصحيح النسبة لتأخذ في الاعتبار أن 67% فقط من المشروعات تقدم/تُعِدُّ فعلاً تقارير إنجاز المشروع المستحقة، تصبح نسبة التغطية بعمليات تقييم متعمق 33%، وهذه نسبة تتفق ونسب المؤسسات المالية الدولية الأخرى.[2]

جيم- مقارنة بين تصنيف التقييم الذاتي والتقييم المستقل

10 - لوحظ من التحليل الوارد في التقريرين السنويين الماضيين عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها أن عينة عمليات التقييم التي تغلب عليها عمليات التقييم المرحلي ربما تكون أقل تمثيلاً لفئة المشروعات التي صنفتها دائرة إدارة البرامج بأنها "قاصرة الأداء" (أي تواجه مشاكل كبيرة). وهذا لا ينطبق على عمليات التقييم لعام 2004، التي هي بالفعل أقل تمثيلاً لأفضل المشروعات، أي المشروعات المصنفة بأنها "خالية من المشاكل".[3]

11 - في عينة عام 2004، توحي المقارنة بين تصنيفات التقييم الواردة في آخر تقارير وضع المشروع، التي أعدتها دائرة إدارة البرامج، وتلك الواردة في عمليات التقييم التي أجراها مكتب التقييم بأن بعض تقارير وضع المشروع ربما

[1] يشتمل تحديد القطاع في الصندوق على ما يلي: التنمية الزراعية؛ التنمية الريفية، الثروة الحيوانية؛ الري؛ الاستيطان؛ البحوث/الإرشاد/التدريب؛ الائتمان؛ مصائد الأسماك؛ التسويق؛ قروض البرامج.

[2] تُجري معظم مكاتب التقييم المستقل للمؤسسات المالية الدولية عمليات تقييم لدى إنجاز المشروع أو بعد اكتماله وتغطي نسبة مئوية (حوالي 25-30%) من هذه المشروعات بتقارير إنجاز المشروع، وتقوم بإعدادها الجهات المقترضة أو دوائر العمليات في تلك المؤسسات. وفي أغلبية المؤسسات المالية الدولية تعد، بوجه عام، تقارير الإنجاز للمشروعات بنسبة 100%. وتعتبر التغطية بنسبة 25-30% بوجه عام كافية للتحقُّق من تقارير التقييم الذاتي وتعيِّن المجالات التي تفتقر إلى الموثوقية.

[3] نظام التصنيف المستخدم في عمليات التقييم الذاتي لا يتسق مع نظام التصنيف المطبق في مكتب التقييم لكنه، مع ذلك، كافٍ للمقارنة في سياق هذا التقرير.

تكون قد بالغت في تقييم الأداء وقللت من الاعتراف بالمشاكل (الجدول 1)، حيث جاء في التقارير التي أعدت بموجب نظام التقييم الذاتي أن 90% من المشروعات خالية من المشاكل أو تواجه مشاكل بسيطة، مقارنة بـــ 74% من المشروعات التي جرى تقييمها تقييماً مستقلاً، وحصلت على تقييم بدرجة "مرتفع" أو كبير. وأخطر من ذلك أن جميع المشروعات التي قيَّمها مكتب التقييم بأنها تواجه مشاكل في استهداف الفقر جاء تقييمها في تقارير وضع المشروع بأن أداءها جيد من حيث التركيز على الفقر. وكذلك كانت معظم درجات التقييم الواردة في تقارير وضع المشروع في مجال التركيز على التمايز بين الجنسين في تنفيذ المشروع أفضل من درجات التقييم التي أحرزت في عمليات التقييم المستقل.

الجدول 1: مقارنة بين تصنيفات التقييم الذاتي والتقييم المستقل لعام 2004

تصنيف تقييم أداء المشروعات في تقييم دائرة إدارة البرامج	تصنيف تقييم أداء المشروعات في مكتب التقييم	تصنيف تقييم دائرة إدارة البرامـــج (المشروعات التي اكتملت في 2004)	تصنيف المشروعات التي تم تقييمها في 2004	
			دائرة إدارة البرامج	مكتب التقييم
خالٍ من المشاكل	مرتفع	40% (12)	0%	15% (1)
مشاكل بسيطة	كبير	50% (15)	90% (8)	59% (5)
مشاكل كبيرة، لكنه آخذ في التحسن	متواضع	3% (1)	10% (8)	26% (3)
مشاكل كبيرة وغير آخذ في التحسن	لا يذكر	7% (2)	0%	0%
مجموع المشروعات التي تم تقييمها		**100% (30)**	**100% (9)**	**100% (9)**

ملاحظة: الأرقام التي بين قوسين تمثل عدد المشروعات.

12 - بالنسبة إلى الفترة 2002–2004، يوضح الجدول 2 الفروق بين تصنيفات نظام التقييم الذاتي ونظام التقييم المستقل، ويمكن تفسير هذه الفروق من جانب بالفروق في تقديرات الأداء ومن جانبٍ آخر بعيِّنة المشروعات المشمولة بنظام التقييم المستقل. وقد صنفت دائرة إدارة البرامج 27% من مجموع المشروعات بأنها خالية من المشاكل، وهذا أكثر إيجابية من تقييم مكتب التقييم، الذي أعطى هذا التصنيف لـــ 15% من المشروعات. غير أن المقارنة بين تصنيفات التقييم الذاتي والتقييم المستقل لنفس العينة من المشروعات تدل على أن التصنيفات كانت متماثلة: فقد صنفت دائرة إدارة البرامج 14% من المشروعات بأنها خالية من المشاكل، وصنفها مكتب التقييم بنسبة 15% من المشروعات. وكانت النسبة المئوية للمشروعات التي تقع في فئة مشروعات العينة نفسها، وحصلت من نظام التقييم الذاتي على تصنيف "مشاكل بسيطة" أو "فعالية كبيرة" أعلى بكثير، بينما كانت تصنيفات التقييم المستقل أكثر اتفاقاً مع متوسط تصنيفات التقييم الذاتي للحافظة ككل. وبوجه العموم، كان عدد المشروعات التي أعطاها مكتب التقييم تصنيف "أقل من مُرضٍ" أكثر من عدد المشروعات التي أعطاها نظام التقييم الذاتي نفس هذا التصنيف.

13 - تبرز هذه الملاحظات الحاجة إلى ما يلي: (i) تحسين مراقبة نوعية تقارير وضع المشروع (تحسيناً يزيد مصداقية تقرير الأداء السنوي للحافظة الذي تعده دائرة إدارة البرامج؛ (ii) تحسين التنسيق بين نظام التقييم الذاتي ونظام التقييم المستقل لضمان زيادة إمكانية المقارنة بينهما.

الجدول –2: مقارنة بين تصنيفات التقييم الذاتي والتقييم المستقل لأداء المشروع 2002–2004

تصنيف تقييم أداء المشروعات في تقييم دائرة إدارة البرامج	تصنيف تقييم أداء المشروعات في مكتب التقييم	تصنيف تقييم دائرة إدارة البرامج (مجموع الحافظة)	تصنيف تقييم المشروعات التي تم تقييمها في 2002–2004	
			دائرة إدارة البرامج	مكتب التقييم
خالٍ من المشاكل	مرتفع	%27 (29)	%14 (4)	%15 (4)
مشاكل بسيطة	كبير	%56 (60)	%79 (23)	%54 (16)
مشاكل كبيرة، لكنه آخذ في التحسن	متواضع	%13 (14)	%7 (2)	%26 (8)
مشاكل كبيرة وغير آخذ في التحسن	لا يذكر	%7 (2)	%0	%5 (1)
مجموع المشروعات التي تم تقييمها		**%100 (105)**	**%100(29)**	**%100 (29)**

ملاحظة: الأرقام التي بين قوسين تمثل عدد المشروعات.

ثالثاً– أداء المشروعات

14 – يوجز هذا الجزء نتائج عمليات تقييم الـــ 29 مشروعاً التي تم تقييمها بين عامي 2002 و2004، فيما يتعلق بثلاثة معايير (الملاءمة، والفعالية، والكفاءة) ويقارن بينها وبين نتائج عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004.

ألف– الملاءمة

تُعَرَّف الملاءمة بأنها مدى اتساق أهداف المشروع، كما وُثِّقَت رسمياً في وقت التقييم، مع: مفاهيم فقراء الريف لاحتياجاتهم وإمكانياتهم في وقت التقييم؛ البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ مهمة الصندوق وإطاره الاستراتيجي وسياساته؛ استراتيجية الصندوق الإقليمية الراهنة والاستراتيجية القطرية كما وردت في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية؛ سياسات البلد واستراتيجياته الراهنة للحد من الفقر.

15 – أُعطيت أهداف المشروع تقييماً بدرجة "مرتفع" أو "كبير" في 87% من عمليات التقييم التي أجريت في الفترة 2002–2004. واستنتجت الأغلبية الساحقة من هذه العمليات أن الأهداف متسقة مع الظروف الاقتصادية–الاجتماعية ومع سياسات البلد والصندوق واستراتيجياتهما. ونظراً إلى التسامح العام في سياسات الصندوق والبلد واستراتيجياتهما، كما لوحظ في التقييم الخارجي المستقل للصندوق، ليس من المستغرب أن تعطى المشروعات بوجه عام درجات تقييم عالية جداً من حيث الملاءمة.

16 – على الرغم من هذا التأييد القوي لملاءمة معظم المشروعات، اشتمل عدد من عمليات التقييم على انتقادات لتصميم المشروعات. وكان ثمة انتقاد مشترك – ورد في ثمانٍ من عمليات التقييم التسع التي أجريت في 2004 – وهو أن المشروعات لم تكن موجهة بشكل كافٍ نحو أشد المجموعات فقراً وأكثرها تضرراً. ومع أن المشروعات كانت بوجه عام (لكن ليس بلا استثناء) تقع في أفقر المناطق، غالباً ما كانت المعايير والآليات المستخدمة للوصول إلى أفقر المجموعات في تلك المناطق غير دقيقة وناقصة.[4] وأبدى التقييم الخارجي المستقل ملاحظة مماثلة. وكذلك طُعِن في ملاءمة بعض أنشطة المشروع للمجموعات الأشد فقراً؛ مثال ذلك أن أنشطة تطوير الري والائتمان في جمهورية لاو

[4] ذُكِرَت الحاجة إلى تعاريف واضحة ودقيقة للمجموعة المستهدفة في التقريرين السنويين السابقين عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها. ويلزم أيضاً توفُّر مزيد من الدقة في تعريف الفئات (الفقيرة، الأشد فقر، إلخ.) في عمليات التقييم التي يجريها مكتب التقييم.

الديمقراطية الشعبية تميل إلى صالح ميسوري الحال نسبياً. وتمَّ تحديد اتجاه شروط القروض في مشروعات التمويل الصغير إلى استبعاد الأشد فقراً والنساء باعتباره مشكلة كبيرة في ثلثي عمليات التقييم في عام 2004.

17 - رأت ثلاث عمليات تقييم في عام 2004 إنه كان يمكن لتحليل وضع الفقر الراهن تحليلاً أفضل وفهمه فهماً أفضل في مرحلة التصميم أن يزيد ملاءمة المشروع للمجموعة المستهدفة. وفي السنغال أثبتت الافتراضات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية للشباب أنها غير صحيحة، بينما في إثيوبيا كان هناك تحليل غير كافٍ لنظم الري التقليدية. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كان يلزم تَفَهُّمٌ أفضلُ لطبيعة الفقر وأسبابه وديناميَّاته.

الجدول-3: الملاءمة

(% بحسب التصنيف)

باء- الفعّالية

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002	40	40	20	
2003		90	10	
2004	33	66		
2004-2002	24	66	10	

تُعرَّفُ الفعّالية بأنها مدى تحقُّق أهداف المشروع - كما فُهِمَت وَوُثِّقَت في وقت التقييم - عند اكتمال المشروع أو مدى توقُّع تحقُّقِها.

18 - من بين المشروعات التسعة والعشرين التي تم تقييمها فيما بين عامي 2002 و 2004 أُعطي ثلثاها تقييماً بدرجة فعال إلى حد كبير بوجه عام. هذا التقييم المواتي إلى حد معقول، يحتاج إلى شيء من التقييد. فجوانب الضعف الراهنة في التصميم تعني أن الأهداف تذكَر أحياناً كأهداف مادية أو نواتج، أو تصاغ بعبارات عامة إلى حد أن تعريف المؤشرات القابلة للتحقُّق، تعريفاً موضوعياً، يقتضي إعادة صياغة فرضية أثر المشروع والمؤشرات الملائمة. وعندما يُستَخدَم تعريف للفعّالية يتفق مع تحقيق أهداف المشروع، تكون درجة التقييم أدنى من الدرجة المشار إليها في الوقت الراهن.

19 - قَلَّ أن تأخذ درجات تقييم الفعالية في الحسبان تَوَزُّعَ فوائد المشروع بين المجموعات المختلفة (أي المعرَّفة بحسب التمايز بين الجنسين، أو السن، أو الفقر النسبي). ومع ذلك يمكن تعيين درجة تقييم لمشروع أو عنصر ما تفيد بأنه فعال إلى حد كبير، حتى وإن حصلت الفوائد بصورة رئيسية أو غير تناسبية لمن هم خارج المجموعة المستهدفة على سبيل الأولوية، كما حدث لعنصر تنمية المرأة في المشروع الأردني. فبينما كان الهدف الرئيسي لهذا العنصر هو زيادة دخل الأسر الفقيرة، لم يكن أغلبية المستفيدين ينتمون إلى المجموعات الأشد فقراً. وتشكِّل حقيقة أن كثيراً من المشروعات لم تفلح في مساعدة المجموعات المستهدفة على سبيل الأولوية إلى الحد المقصود قضية كبيرة للصندوق. وينبغي أن تصاغ أهداف المشروع على نحو تبين معه بوضوحٍ مَنْ هُمُ الذين يجب أن يستفيدوا من المشروع، وبأي طريقة (أي كيف ستتغير حياتهم) ومتى.

الجدول 4: الفعّالية

(% بحسب درجة التقييم)

جيم – الكفاءة

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		60	40	
2003		70	30	
2004		67	33	
2004-2002		66	34	

الكفاءة قياس لمدى تحويل المدخلات (الأموال والدراية والوقت، إلخ.) بطريقة اقتصادية إلى نواتج. وهذا يمكن أن يقوم على تحليل اقتصادي ومالي، أو على تكاليف الوحدة مقارنةً بخيارات بديلة وممارسات جيدة.

20 - غالباً ما يكون من الصعب تقدير الكفاءة لأن البيانات المتاحة لإجراء تحليل للتكاليف والفوائد محدودة بوجه عام، ومن الصعب وضع مقاييس لكفاءة المخرجات غير المادية (مثل رأس المال الاجتماعي). ولاحظ التقريران السنويان الماضيان عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها أن عمليات التقييم لم تقم دائماً بتقدير كفاءة المشروع، لكن التغطية تحسنت. واشتملت جميع عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004 على قسط من تقدير الكفاءة (مثل مقارنة تكاليف الوحدة بالقواعد، أو النُهُج المستخدمة في المشروعات بالبدائل)، واشتمل نحو نصف عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004 على إعادةِ تقدير معدل العائد الاقتصادي الداخلي. وفي حالتين اثنتين، كان مقياس هذا المعدل أقل من التقدير الذي وضع عند التقييم (لأن جميع الأنشطة الإنتاجية أُدرِجَت في التقييم، لا مجرد إنتاج المحاصيل). وفي المتوسط، تم تقييم أكثر قليلاً من نصف المشروعات التسعة والعشرين بأنها ذات كفاءة مرتفعة أو كبيرة.

الجدول-5: الكفاءة

(% بحسب درجة التقييم)

دال- أداء المشروع

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002	30	20	20	30
2003	20	30	40	10
2004	11	44	44	
2004-2002	21	31	34	14

يُعَرِّف مكتب التقييم أداء المشروع بأنه توليفة من الملاءمة والفعالية والكفاءة.

21 - أُعطيت المشروعات التي تم تقييمها بين عامي 2002 و 2004، كما يُرى في الشكل 1، أعلى درجات التقييم في الملاءمة، وأدنى من ذلك في الفعّالية، وأدنى درجات التقييم في الكفاءة، وكانت هناك فروق صغيرة نسبياً بين سنة وأخرى. غير أن السلسلة الزمنية قصيرة جداً، كما جاء في الفقرة 2، وحجم العينة صغير جداً بحيث لا يمكِّنان من تحليل اتجاه من شأنه أن يفسِّرَ الأداءات الخارجة عن المألوف، كالتي لوحظت في عام 203.

الشكل 1: موجز أداء المشروعات

(% من المشروعات التي صنفت بأنها مرتفعة أو كبيرة في الفترة 2002 و2004)

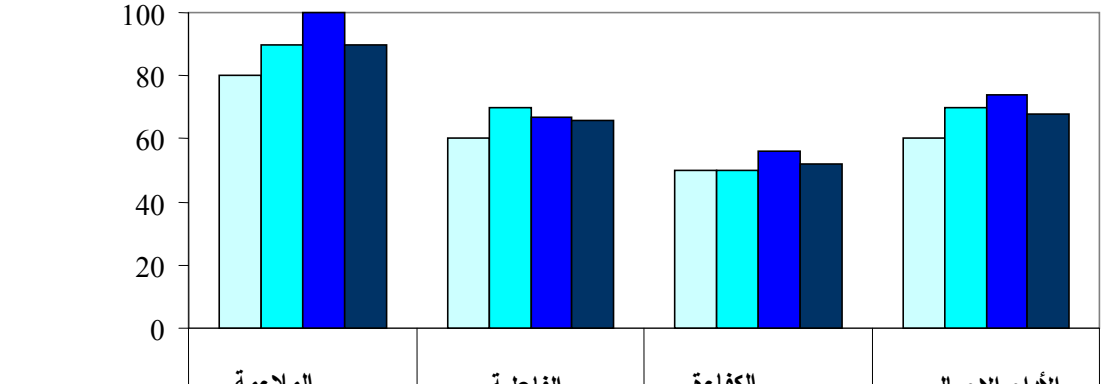

	الملاءمة	الفاعلية	الكفاءة	الأداء الإجمالي
2002	80	60	50	60
2003	90	70	50	70
2004	100	67	56	74
2004-2002	90	66	52	68

رابعاً- الأثر على الفقر الريفي

يُعَرَّف الأثر في الإطار المنهجي للتقييم بأنه التغيُّرات التي تطرأ على حياة فقراء الريف، بقصد أو بغير قصد، وتسهم في حدوثها تدخلات الصندوق. ويُقرَّر الأثر في وقت التقييم، لكنه يأخذ في الحسبان الأحداث المقبلة (مثل إنجاز أعمال المشروع) واحتمال استدامة هذه التغيُّرات. وثمة مطلب أساسي، وهو أن تعمل بعثات التقييم مع فقراء الريف لمعرفة مفاهيمهم لكيفية تغيُّر هذه الظروف أو عدم تغيُّرها، وإلى أي مدىً يُعزى حدوثها إلى المشروع. ويختلف هذا التعريف للأثر اختلافاً قليلاً عن التعريف الذي تستعمله وكالات التنمية الأخرى بصورة أعَمَّ. ويشمل عناصر تسمى في نظم التقييم الأخرى نتائج أو محصلات أو آثار. وهو يتضمن تقديراً للأثر الذي **يرجح** أن يحدث في الأجل الطويل، بدلاً من تقدير الأثر الفعلي الحادث في وقت التقييم.

22 - يتم تقدير ستة مجالات للأثر على الفقر الريفي وثلاثة عوامل شاملة في إطار معيار التقييم هذا. وترد قائمة بمجالات الأثر هذه في الإطار 2، ويرد تعريفها في الجدول الوارد في الملحق الأول. ويُقَدَّرُ الأثر في كل مجال بواسطة أسئلة أو معايير أثر محددة.

الإطار 2: الأثر على الفقر الريفي

مجالات الأثر
الأثر على الأصول المادية والمالية
الأثر على الأصول البشرية
الأثر على رأس المال الاجتماعي والتمكين
الأثر على الأمن الغذائي
الأثر على البيئة وقاعدة الموارد المشاع
الأثر على المؤسسات والسياسات والإطار التنظيمي
العوامل المحورية الشاملة:
الاستدامة
الابتكار وقابلية التكرار/رفع المستوى
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ألف- الأصول المادية والمالية

23 - تستأثر العناصر الهادفة إلى زيادة الأصول المادية والمالية لفقراء الريف بأكبر نسبة من تكاليف المشروع. وهذا أيضاً، بوجه العموم، مجال كان فيه الأثر أكثر ما يكون بروزاً، حيث حققت 55% من المشروعات أثراً مرتفعا أو كبيراً.

24 - من حيث **الأصول المادية**، أفادت أغلبية عمليات التقييم في الفترة 2002-2004 بأن الأثر كان مرتفعا أو كبيراً على الأصول المادية لأسر المزارعين (مثل الأراضي الزراعية، والمياه، والثروة الحيوانية) والأصول الأخرى للأسر (مثل السكن والدراجات). ووجدت عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004 تحسينات كبيرة في الأراضي المروية والثروة الحيوانية وأصول الأسر ومنشآت حفظ التربة والمياه. وساهمت الطرق الجديدة مساهمة كبيرة في تنمية المجتمعات المحلية المعزولة، كما لوحظ في عام 2004، في تقييم مشروع كوانغ بِنه في فييت نام، وفي عمليتي تقييم مشروعين آخرين في عام 2003.

25 - جلب تحسين الري فوائد كبيرة للفقراء في عدد من المشروعات. غير أن الأشدَّ فقراً، كما أشير في أول تقرير سنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها، لم يكونوا دائماً المستفيدين من الاستثمارات في الري. وتم توكيد هذه النتيجة في تقييم عام 2004 للعمليات في إثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وهو يتسق أيضاً مع درس أوسع تم تعلُّمُهُ، وهو: أن أنشطة المشروعات في حاجة إلى أن تكون ملائمة للمجموعة المستهدفة، وأن يُتاحَ لهذه المجموعة الوصول إليها. ومن بين الدروس الأخرى المستمدة من عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004 والتي تؤكد دروس السنتين السابقتين، ما يلي:

- يجب أن يتم تصميم مشروعات الري بالمشاركة ويقوم على تفهُّم واحترام نظم الري المحلية. فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تصاميم أحسن وشعور معزز لدى المستفيدين بملكيتهم لها، وبذلك يضمن لها مزيداً من الاستدامة.

- يلزم وجود مجموعات مستخدمي مياه محلية فعالة لإدارة مشاريع الري وصيانتها. وينبغي مواجهة الميل في بعض المشروعات إلى التركيز على احتياجات الإنشاءات المادية.

26 - وأُبرزَت كذلك في عدد من عمليات التقييم، التي أُجريت في عامي 2003 و2004، الحاجةُ إلى أن تعمل المشروعاتُ على تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وإلى معالجة قضية الأسواق بصورة أعمَّ. وتفيد أغلبية عمليات التقييم بأن الأثر في هذا المجال لم يكن إلا متواضعاً أو لا يذكر. وكما حدث في السنتين السابقتين، ذُكِرَ أن قلة الانتباه للتسويق كانت مشكلة في ثلاث عمليات تقييم. ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شُجِّعَ على إنتاج بعض المحاصيل النقدية والأنشطة المدرَّة للدخل قبل تقييم إمكانيات السوق على الوجه الصحيح. والآن ووجهت مشاكل تسويقية؛ أو، في بعض الحالات، ما زالت إمكانيات الأسواق غير معروفة.

27 - أفاد أكثر من نصف عمليات التقييم التي أُجريت في عام 2004 بأن الأصول المادية تحسنت أكثر في حالة الأسر الأقل فقراً منها ي حالة الأسر الأشد فقراً. ففي مشروعات الأردن وباراغواي والسنغال وغيرها، ذهبت معظم الفوائد إلى الأسر الميسورة نسبياً.

28 - وكانت الصورة المشوهة للفوائد أكثر بروزاً في مجال **الأصول المالية**. فكما كان عيه الحال في السنتين السابقتين، كان في أغلبية مشروعات عام 2004 عنصر خدمات مالية. وَوُجِدَ في كل برامج الائتمان الستة التي جرى تقييمها في عام 2004، وكذلك في تقييم البرنامج القطري لمصر، أن شروط الضمانات الإضافية، التي قُصِدَ بها ضمان مستوى مرتفع من السداد، كان لها أثر غير مقصود وهو استبعاد المجموعات المستهدفة ذات الأولوية فهي – بحكم التعريف – أقل "جدارة ائتمانية"، ولذلك ميزت هذه المشروعات ضد مجموعات مستهدفة ذات أولوية (النساء والشبان والأشد فقراً). وتوصل التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها لعام 2002 إلى استنتاج مماثل. وتمثِّلُ مؤسسات الائتمان والادخار الشعبية القائمة على أساس المجموعات حل يـبشر بخير، وإن كان التحدي الذي يعوق إقامة هذه المؤسسات في المناطق النائية ما زال قائماً.

29 - كما حدث في السنتين السابقتين، وكما اعتُرِفَ أيضاً في التقييم الخارجي المستقل،[5] كانت الخبرة مع عناصر الخدمات المالية سَـيِّئَة. وقرر التقييم أن برنامجاً واحداً فقط من البرامج الائتمانية الستة كان ناجحاً (الأردن)، وفي هذه الحالة كان معظم المستفيدين من القروض من ذوي الدخل المتوسط، لا الفقراء. وكانت البرامج الائتمانية الأخرى غير مستدامة، وغير قابلة للحياة، وغير ملائمة. وعُزِيَ ذلك في معظم الحالات إلى رداءة التصميم الذي سبق وجود سياسة الصندوق بشأن الخدمات المالية الريفية،[6] ولم يتم تعديله لكي يتسق مع هذه السياسة.

[5] نظام التقييم الخارجي المستقل، المسودة النهائية، الفقرة 2-64.

[6] سياسة الصندوق في مجال التمويل الريفي، أبريل/نيسان 2000.

الإطار 3: الاستنتاجات الرئيسية بشأن الأصول المادية والمالية

- حقق نحو 55% من المشروعات تقييماً للأثر على الأصول المادية والمالية بدرجة مرتفع أو كبير.

تقدير الأثر: الأصول المادية والمالية

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002	20	40	40	
2003	10	50	40	
2004	11	33	56	
2004-2002	14	41	45	

- استُمِدَّت فوائد اقتصادية-اجتماعية كبيرة من الاستثمارات في الري والطرق. ومن المرجح أن تؤدي عملية التصميم التشاركي، مع إيلاء انتباهٍ كافٍ لتطوير المؤسسات المحلية، إلى زيادة الملكية والأثر والاستدامة.
- لم يذهب معظم فوائد المشروع إلى المجموعات المقصود استهدافها (الأشد فقراً، أو النساء، أو الشبان).وينبغي أن تكون أنشطة المشروعات ملائمة ومفتوحة أمام الفئة المستهدفة المحددة إذا ما أريد لهذه الفئة أن تستفيد. وينبغي بحث هذه المسألة بحثاً كافياً في مرحلة التصميم ورصدها أثناء التنفيذ.
- ما زال تقديم الخدمات المالية للمناطق الريفية يشكل تحدياً. فينبغي أن تصمَّمَ المشروعات نواتج مالية تكون ملائمة للفقراء لا أن تعتمد على المشروعات الائتمانية وحدها. وربما تكون مؤسسات الائتمان والادخار القائمة على المجموعات، أو المساعدة بطريقة أخرى غير الائتمان، أكثر ملاءمة من برامج الائتمان التقليدية للأشد فقراً.
- الأسواق ذات أهمية. وقد كانت المشروعات أقل ما تكون نجاحاً في هذا المجال.

باء- الأصول البشرية

30 - يشكل الاستثمار في الأصول البشرية، في المتوسط، أقل من 10% من تكاليف المشروع. وينفق معظم هذا الاستثمار على التدريب، وإن كان نصف المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004 أدخلت أيضاً تحسينات على إمدادات المياه المنزلية. واستثمرت أقلية من المشروعات استثماراتٍ مباشرة في البنى الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية.

31 - أعطي الأثر على الأصول البشرية تقييماً بدرجة مرتفع أو كبير في 55% من المشروعات التسعة والعشرين التي تم تقييمها. وسُجِّلَت أكثر الآثار إيجابيةً في تحسين **المهارات وإتاحة الحصول على المعلومات**. ومن بين عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004، ساعد مشروع الأردن ومشروع ها غيانغ في فييت نام على رفع مستوى المهارات والمعرفة والثقة في النفس لدى المزارعين. أما الجهود الرامية إلى زيادة **تعليم الكبار**، الذي لا يقع في صميم ولاية الصندوق، فكان نجاحها مختلطاً. وفي هذا المجال، وفي التدريب بوجه عام، يحتاج ضمان إشراك المرأة والشباب إلى مجهود خاص. وفي باراغواي، استُبعدت هاتان الفئتان من التدريب والمساعدة التقنية استبعاداً يكاد يكون تاماً.

32 - كان لتحسين إمكانيات الحصول على **مياه الشرب** أثر إيجابي جداً على حياة آلاف الناس. فقد أدى الماء النقي إلى تقليل الإصابة بالأمراض في مشروعات نُفذت في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتونس وفي مشروع ها غيانغ في فييت نام، وأتاح للنساء والأطفال مزيداً من الوقت الحر. وبوجه عام كان الأثر على **أعباء عمل النساء والأطفال**

مختلطاً. فقد ازدادت في بعض الأحيان أعباء العمل الموسمي، لكن ازداد معها الدخل أو الأمن الغذائي/التنوع الغذائي نتيجةً لذلك.

33 - وُجِدَ أن أقلية من المشروعات قد تركت أثراً مرتفعا أو كبيراً على **الصحة والتعليم**. فمن بين المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004، استثمرت ثلاثة مشروعات فقط استثمارات مباشرة في الخدمات الصحية والتعليمية. وجاء في تقارير المشروعات الثلاثة كلها الحديث عن تحسُّنٍ في الصحة، وزيادة في عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس(بما في ذلك البنات في إحدى الحالات)، وانخفاض عدد الأطفال المتسربين من المدرسة. ولوحظت أيضاً آثار غير مباشرة في عدد من المشروعات لا يوجد فيها عناصر للصحة والتعليم على وجه التحديد. وأكثر ما تحدث هذه الآثار غير المباشرة عندما يحقق المشروع هدفه الرئيسي المتمثل في الحد من الفقر الريفي. وقد سبق ذكر الأثر الإيجابي لتحسين إمدادات المياه على الصحة. وذكرت أربع عمليات تقييم من التي أجريت في عام 2004 وجود صلة إيجابية بين زيادة الدخل والالتحاق بالمدرسة/النفقات المدرسية.

الإطار 4: الاستنتاجات الرئيسية في مجال الأصول البشرية

- يبلغ الاستثمار في الأصول البشرية عموماً أقل من 10% من تكاليف المشروع، وينفق معظمه على التدريب ومياه الشرب. ويوجد في أقلية من المشروعات عناصر محددة للصحة والتعليم. ومع ذلك، حقق أكثر من 50% من المشروعات أثراً مرتفعا أو كبيراً على الأصول البشرية.

تقدير الأثر: الأصول البشرية

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002	10	40	40	10
2003	10	50	30	10
2004		56	44	
2004-2002	7	48	38	7

- تحسنت إمدادات مياه الشرب في نحو نصف المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004. وفي معظم الحالات ذكرت التقارير أنه نتج عن ذلك تقص في حالات الإصابة بالأمراض.
- لاحظ نحو 50% من عمليات التقييم أن عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية قد ازداد، بما في ذلك زيادة بنسبة 33% في عدد البنات، وعُزِيَ ذك إلى زيادة الدخل.
- كان الأثر على أعباء عمل النساء والأطفال مختلطاً، وفي بعض الأحيان سلبياً. وحيث زادت أعباء العمل الموسمية، ازداد كذلك الدخل أو الأمن الغذائي/التنوع الغذائي.
- حيثما أعطيت أولوية للتدريب ونُفِّذَ تنفيذاً منهجياً، كانت لذلك فوائد كبيرة من حيث المهارات والثقة في النفس والإنتاج. ويلزم بذل جهود محددة لضمان فائدة النساء والشباب.

جيم- رأس المال الاجتماعي والتمكين

34 - يستأثر بناء رأس المال الاجتماعي عادة بأقل من 10% من تكاليف المشروع، ومع ذلك يُعتَرَفُ منذ زمن بعيد بأنه عنصر هامٌّ، وفي كثير من الأحيان حيوي في المشروعات التي يدعمها الصندوق. وكان هذا من أقوى المجالات في أداء المشروعات، التي سجلها التقريران السنويان الأوَّلان عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها. غير أن الأداء في

المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004 لم يكن في نفس الجودة التي كان عليها في السنتين السابقتين، حيث حققت 56% من المشروعات آثاراً متواضعة فقط. لذلك كان الأثر على مدى السنوات الثلاث مختلطاً، حيث ذَكَرَ أكثرُ قليلاً من نصف عمليات تقييم المشروعات أثراً مرتفعا أو كبيراً. وكانت نتائج عام 2004 أكثر اتساقاً مع التقييم الخارجي المستقل، الذي استنتج أن تدخلات الصندوق لم تحقق نجاحاً كبيراً في تعزيز رأس المال الاجتماعي أو إنشاء مؤسسات جديدة ومستدامة.[7]

35 - حقق عدد من المشروعات نجاحاً كبيراً في بناء المنظمات والمؤسسات المحلية. ففي المشروع الذي نُفذ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تلقّى القرويون بالإيجاب إنشاء مجموعات مستخدمي البنى الأساسية. ويبدو أن التماسك الاجتماعي قد تحسَّن، وكذلك تحسنت القدرة الذاتية والتمكين في القرى الأحسن حالاً. وفي مشروع كوانغ بِنه في فييت نام، كان تفويض أموال التنمية المجتمعية إلى مستوى القرية فعّالاً في ضمان أنشطة صحيحة يقودها الطلب ويختارها المستفيدون، وفي تشجيع مشاركة أقوى.

36 - وردت في تقارير التقييم ثلاثة انتقادات ذات صلة بعضها ببعض لنهج المجموعات. يتعلق الانتقاد الأول بميل المشروعات إلى تجاهل أو تجاوز الآليات والمؤسسات والهياكل الاجتماعية القائمة (مع أنه يجب الاعتراف بأن هذه الهياكل لم تكن دائماً قادرة على دعم الفقراء). وكان – كنتيجة جزئية – أن كثيراً من المؤسسات المرتبطة بمشروعات محددة غير مستدامة، لا سيما تلك التي لم يكن لها مبرر اقتصادي واضح و/أو صلات بمؤسسات محلية أو إقليمية أو وطنية قائمة. وفي بعض الحالات، عُزِيَت قلة الاستدامة هذه إلى عدم وجود مشاركة صحيحة في التصميم والتنفيذ، وهذا ما انتقده الجانب الثالث.

37 - تضمنت تقارير ثلاثة أرباع عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004 انتقادات للنهج التشاركي الذي تم تنفيذه. ففي معظم الحالات وُصِفَت المشاركة بأنها ضعيفة و/أو غير فعالة، مع وجود فجوة واسعة بين ما هو ممكن ومستصوب، من حيث المشاركة، وما تم تحقيقه بالفعل. وفي الأردن، حيث كانت المشاركة جزءاً كبيراً من التصميم، لم تُعتَمَد أي نُهُج تشاركية. ونتيجةً لذلك لم يساهم المشروع في بناء القدرات المحلية ولم يستغل إمكانيات النهج القائمة على المجموعات/المجتمع المحلي لزيادة مشاركة النساء الأشد فقراً. وفي تونس، أسفر التطبيق المحدود لنهج التشارك والمشاركة عن استمرار "ثقافة الصالح العام" (التي تتوقع المساعدة من المشروع أو من الحكومة). وكان الاتفاق العام في الرأي هو أن تحسين عملية المشاركة في المشروعات يؤدي إلى تحسين اختيار المواقع والأنشطة، وتحسين التصميم وزيادة الأثر والاستدامة. وورد تفسير واحد في تقرير تقييم إثيوبيا، وهو أن تغيير مواقف الشركاء في البرنامج، المتصفة بعدم المشاركة، يحتاج إلى وقت أطول مما كان مفترضاً في وقت التصميم ووقت التقييم. وأكدت عمليات تقييم سابقة أيضاً أن الالتزام بالمشاركة في وقت التصميم يجب أن تقابله موارد ودعم منهجي أثناء التنفيذ.

[7] التقييم الخارجي المستقل، المسودة النهائية، الفقرة 2-69.

الإطار 5: الاستنتاجات الرئيسية في مجال رأس المال الاجتماعي والتمكين

- حقق ما يزيد قليلاً عن 50% من المشروعات التي تم تقييمها في الفترة 2002-2004 أثراً مرتفعاً أو كبيراً على رأس المال الاجتماعي والتمكين. وتُبين هذه المشروعات أن تمكين الفقراء، وإعطاء المستفيدين قوة أكبر على اتخاذ القرارات يمكن أن يكون مفتاحاً لزيادة أثر المشروعات واستدامتها.

تقدير الأثر: رأس المال الاجتماعي والتمكين

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002	10	50	30	10
2003		70	20	10
2004		33	56	11
2004-2002	3	52	34	10

- تتصل الانتقادات المشتركة بعدم أخذ المؤسسات المجتمعية القائمة في الاعتبار أو البناء عليها، وبعدم قابلية المؤسسات المرتبطة بالمشروع تحديداُ للاستدامة. فهذه يجب أن تكون قادرة على البقاء مالياً واقتصادياً وأن تتصل بمؤسسات وشبكات قائمة.
- يمكن لعملية مشاركة فعالة ومُمَكِّنَة أن تزيد الأثر والاستدامة. ويفتقر كثير من المشروعات إلى هذه العملية، على الرغم من الالتزام بالمشاركة في تصميم المشروع. وهذا الالتزام يحتاج إلى أن تقابله موارد ودعم منهجي أثناء التنفيذ، وأن يُخَفَّفَ بالاعتراف بأن تغيير المواقف والهياكل المتصفة بعدم المشاركة يحتاج إلى وقت. ويجب أن تكون تصاميم المشروعات واقعية من حيث سرعة التغيير وإمكانياته.

دال- الأمن الغذائي

38 - اتِّساقاً مع المهمة الأساسية للصندوق، كان الأمن الغذائي ثانِيَ أهم مجال ينفق عليه المشروع وكان، مع الأصول المادية والمالية، واحداً من المجالات التي بلغ أثر المشروع فيها أعلى الدرجات. فقد رأى التقييم أن نحو 62% من المشروعات التسعة والعشرين كان لها أثر مرتفع أو كبير على الأمن الغذائي.

39 - كانت تحسينات التكنولوجيا الزراعية والممارسات الزراعية والإنتاج الزراعي هي المجالات التي كشف تقييمها عن أكبرِ أثر إيجابي. فأكثر من نصف عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004 أفادت بوجود تحسينات في التكنولوجيا والممارسات والغلة والناتج. وفي مشروع كوانغ بِنه في فييت نام، مثلاً، أدت تحسينات الزراعة المروية إلى زيادة الإنتاج الزراعي لما يقدر بـــ 000 12 أسرة. وأسفرت زيادة الإنتاج الزراعي في هذا المشروع ومشروعات أخرى عن انخفاض نقص الأمن الغذائي. وفي مشروع ها غيانغ في فييت نام، نقلت الزيادات الكبيرة في الغلة الأسر الفقيرة من موقع فقدان الأمن الغذائي إلى موقع الاكتفاء الذاتي في الأمن الغذائي في معظم السنين. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تحسن الأمن الغذائي بوجه خاص في أشدِّ القرى فقراً. غير أنه ذُكِرَ في ثمانٍ من عمليات التقييم التسع، التي أُجريت في عام 2004، أن المجموعات الأشد فقراً والأكثر تضرراً لم تستفد قدر ما استفادته الفئات الأيسر حالاً أو قدر ما قُصِدَ لها أن تستفيد في تصميم المشروع.

40 - وفي بعض الأحيان، حدثت تحسينات متواضعة، لكنها مع ذلك إيجابية، في الأمن الغذائي، عُزِيَت إلى أنشطة غير زراعية. ففي السنغال، مثلاً، أدى الدخل الإضافي الذي كسبته النساء العاملات في التجارة إلى تحسين الوضع

الغذائي لـــ 350 1 أسرة. وذكرت بعض عمليات التقييم تحسُّناً في الوجبات الغذائية ناتجاً عن تنوع المحاصيل أو زراعة حدائق الخضروات.

الإطار 6: الاستنتاجات الرئيسية في مجال الأمن الغذائي

- حقق نحو 62% من المشروعات التي تم تقييمها في الفترة 2002-2004 أثراً مرتفعا أو كبيراً على الأمن الغذائي.

تقدير الأثر: الأمن الغذائي

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002	10	60	10	20
2003		50	40	10
2004	11	56	22	11
2004-2002	7	55	24	14

- أدت تحسينات كبيرة في التكنولوجيا الزراعية والإنتاج الزراعي في معظم الحالات إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر. وكان لزيادة الدخل الآتي من أنشطة غير زراعية أثر ملحوظ على الأمن الغذائي في بعض الحالات.
- بينما استفادت الأسر في أشدِّ المناطق فقراً التي استهدفتها المشروعات، ذكر 90% من تقارير عمليات التقييم التي أجريت في عام 2004 أن أشد المجموعات فقراً وأكثرها تضرراً لم تستفد قدر ما استفادت المجموعات الأيسر حالاً.

هاء- البيئة وقاعدة الموارد المشاع

41 - كما هو الحال في السنتين السابقتين، كان أثر المشروعات على البيئة والموارد المشاع في عام 2004 هو الأقل أهمية بين كل المجالات. ففي عام 2004، أُعطيَ 56% من المشروعات تقييماً بأن لها آثاراً كبيرة في البيئة، مع أن هذه النسبة كانت 43% في عمليات التقييم التي أُجريت في الفترة 2002-2004.

42 - السبب الرئيسي لهذا الأثر المحدود هو أن عدداً قليلاً من المشروعات فقط يعطي أولوية لهذا المجال. وقد بلغت حصة إدارة الموارد الطبيعية نحو 16% من مجموع تكاليف المشروعات، لكنها تركزت في أربعة مشروعات فقط. ولم يكن في أغلبية المشروعات أي هدف أو عنصر كبير يتعلق بالموارد المشاع. ويوضح عدم إعطاء أولوية بوجه عام للبيئة والموارد المشاع، إلى حد كبير، عدم تحقيق أثر كبير إلا في أقلية من المشروعات.

43 - كان نشاط المشروعات الرئيسي في هذا المجال هو **صون التربة والماء**، وهو عنصر رئيسي في أربع عمليات وعنصر ثانوي في ثلاث عمليات. وحقق مشروعان، فيهما نشاط كبير لصون التربة والماء، أثراً إيجابياً كبيراً، مما يعزز النتيجة التي توصَّل إليها تقرير العام الماضي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها، ومفادها أنه يلزم التوكيد بوضوح على القضايا البيئية لتحقيق النجاح. ففي الأردن، تم تقليل أو وقف تدهور الأرض والموارد المائية حيثما وقعت تدخلات المشروع. وفي تونس أدت تدابير صون التربة والماء إلى انخفاض الترسُّب في السدود والأحواض الواقعة في التلال، وزيادة إمكانيات الإنتاج في 000 21 هكتار من الأرض المعالجة. وفي باراغواي، حيث كان صون التربة عنصراً ثانوياً، كان لتنوُّع المحاصيل وإدخال ممارسات لصون التربة وتحسينها أثر كبير.

44 - لم يتحقق أثر يذكر في واحدة من العمليات الأخرى كان فيها عنصر كبير لصون التربة والماء –إثيوبيا – على الرغم من المبالغ الكبيرة التي خُصصت له في التصميم. فلم ينفذ من العمل المخطط له إلاّ أقل من 10%، وهنا لم يتوقف الأمر عند عدم تحقيق أثر على البيئة، وإنما أدى ذلك أيضاً إلى إمكانية ضياع استدامة البرنامج في مجال الري. وستكون الاستدامة مسألة هامة في غامبيا أيضاً، حيث جاء في التقرير أنه لم يحدث شيء من ملكية القرويين لمشروعات منع انجراف التربة.

45 - ذكر عدد من عمليات تقييم المشروعات في عام 2004 مخاطر بيئية لم تلقَ اهتماماً كافياً. فهناك مشروعان في آسيا لم يعالجا قضية الفلاحة في المناطق الشديدة الانحدار معالجة كافية. وفي واحد من هذين المشروعين – مشروع ها غيانغ في فييت نام – أدت الممارسات المكثفة لزراعة المحاصيل باستخدام الأسمدة والكيماويات بكثرة إلى وقوع أخطار أخرى. وذكرت عمليتا تقييم أخريان مشاكل يمكن أن تحدث في قطاع المياه. ففي مشروع كوانغ بِنه في فييت نام، أدى التوسع في تربية الإربيان إلى تلويث المياه الجوفية إلى حد ما. وفي الأردن، لم يركز المشروع تركيزاً كافياً على الجانب الأساسي من إدارة المياه، ولذلك عجَّل عن غير قصد باستنزاف مستودع مياه جوفية، هو في الأصل مستنزف.

46 - أظهر التقييم المواضيعي للزراعة العضوية في آسيا أن أساليب الزراعة العضوية، بالإضافة إلى فوائدها الأخرى، فيها إمكانيات لإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة، وبذلك تحدُّ من الآثار البيئية الضارة.

الإطار 7: الاستنتاجات الرئيسية في مجال البيئة وقاعدة الموارد المشاع

- صُمِّمَت أقلية من المشروعات فيها أهداف أو عناصر كبيرة بشأن البيئة/الموارد المشاع. وهذا يفسر إلى حد كبير لماذا حقق 43% من المشروعات أثراً إيجابياً مرتفعا أو كبيراً في هذا المجال في الفترة 2002–2004. ومن المستبعد أن تسفر عن آثار إيجابية كبيرة على البيئة ما لم تُبذَل جهود بيئية كبيرة. فلا يمكن أن تتحقق معظم التحسينات وتكون ملموسة إلا على المدى البعيد.

تقدير الأثر: البيئة وقاعدة الموارد المشاع

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		33	56	11
2003		40	40	20
2004		56	33	11
2004–2002		43	43	14

- ينبغي أن يضمن تصميم المشروعات والإشراف عليها تعيين المخاطر البيئية الهامة، لكنها غير مباشرة – كاستنزاف المياه الجوفية أو تلويثها، أو زيادة استخدام الكيماويات الزراعية – وتقييمها ورصدها بصورة كافية.
- إن عدم وجود الاعتبارات البيئية في مشروعات الصندوق يشير إلى أن الصندوق لا يفهم العلاقة بين الفقر والبيئة فهماً كافياً، ولا المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن إهمال هذا الجانب في عمل مشروعاته.

واو- المؤسسات والإطاران السياساتي والتنظيمي

47 - لم تترك أغلبية المشروعات التي يدعمها الصندوق أثراً كبيراً على المؤسسات أو السياسات أو الأطر التنظيمية. فإن 67% من المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004، و59% من جميع المشروعات التسعة والعشرين التي تم تقييمها منذ عام 2002، لم تترك إلا أثراً متواضعاً أو أثراً لا يذكر في هذا المجال.

48 - تتصل معظم الأمثلة الإيجابية بالمؤسسات المحلية، وأحياناً المؤسسات القطاعية. ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زاد المشروع عدد موظفي بعض المؤسسات المحلية وقدراتها وتغطيتها، وإن كانت استدامة هذه التغييرات ما

زالت غير واضحة. وفي مشروع كوانغ بِنه في فييت نام، أسفر التدريب والاستثمار في الدوائر المعنية المحلية عن تحسينات كبيرة في المعرفة والمهارات والفعالية. وقام مشروع التمويل الريفي في غامبيا بدور في تنمية قطاع التمويل الصغير.

49 - باستثناء هذه الأمثلة، لا يوجد دليل يذكر على أثر المشروعات في المؤسسات أو السياسات أو اللوائح الوطنية أو القطاعية. وفييت نام هي الحالة الإيجابية الوحيدة التي أثرت فيها سلسلة من مشروعات الصندوق في تطوير الفلسفات والمبادئ والمفاهيم التي يأخذ بها المانحون الآخرون والحكومة، وأسهمت في اعتماد سياسات ومؤسسات مواتية للفقراء في تصميم المشروعات. وقام الصندوق أيضاً بدور ما في تطوير سياسات ولوائح جديدة في فييت نام.

50 - جاء في عمليتي تقييم اثنتين أن المشروعات والصندوق أضاعت فرصة للمساهمة في تطوير السياسة الوطنية. ففي إثيوبيا، لا حظ المقيِّمون أنه لم تكن لدى الصندوق سياسة واضحة أو أثر مؤسسي، واستنتجوا أنه ما كان ينبغي أن يكون الأمر كذلك لأن أنشطة البرنامج ذات صلة مباشرة بالسياسات المتصلة بالأمن الغذائي، وإدارة الأراضي والمياه، والتنسيق بين الوكالات الحكومية، ولوائح الأسواق والأسعار. وكان يلزم أيضاً إجراء حوار سياساتي بين الصندوق والحكومة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتقليل الآثار الضارة للهجرة من القرى ولدمج القرى بعضها مع بعض، إلى الحد الأدنى.

51 - السبب الرئيسي الذي جعل الأثر محدوداً جداً في هذا المجال هو أن معظم المشروعات لم تصمَّم أو تُعَد بشكل يكون معه الأثر المؤسسي والسياساتي هدفاً كبيراً. وإنما صُمِّمَ معظمها كمشروعات تنمية قائمة بذاتها. وثمة سبب ثانٍ يتصل بمحدودية مشاركة الصندوق على الصعيد القطري. واستنتج تقييم مشروع ها غيانغ في فييت نام أن أثر الصندوق كان سيكون أكبر لو كان للصندوق حضور أكثر ديمومة واتِّساقاً في البلد.

الإطار 8: الاستنتاجات الرئيسية في مجال المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية

- ترك أقل من 50% من المشروعات التي تم تقييمها بين عامي 2002 و2004، و 33% فقط من المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004، أثراً كبيراً على المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية. وكان معظم الآثار الإيجابية محلياً لا وطنياً.

تقدير الأثر: المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		50	30	20
2003		40	50	10
2004		33	56	11
2004-2002		49	45	14

- أضاع الصندوق فرصاً لتقديم مساهمات هامة في السياسة الوطنية.
- الأسباب الرئيسية لقلة الأثر الوطني هي الطابع المحلي والتوجُّه المحلي لمعظم المشروعات، وعدم وجود تفهُّم لكيفية جعل المشروعات/الخبرات على صعيد المجتمع المحلي تؤثر في صياغة السياسة وإنفاذها على الصعيد الوطني.

زاي – العوامل المحورية الشاملة

الاستدامة

52 - صُنِّفت الاستدامة بأنها متواضعة أو مستبعدة في ثلثي المشروعات المقيّمة في عام 2004، وفي 59% من المشروعات التسعة والعشرين. ويمثِّل ذلك مشكلة كبيرة يتعين على الصندوق التصدي لها على وجه السرعة. ومثلما في السنوات السابقة، كانت استدامة العناصر الائتمانية مسألة مشكوك فيها في أغلبية الحالات. ولم تحقق معظم جمعيات الادخار والائتمان القروية التي يدعمها المشروع في غامبيا أثراً مستداما حتى على الأجل القصير. ولا ترجح الاستدامة إلا في أقلية من الجمعيات التي تتمتع بنظم ائتمانية جيدة وقيادة قوية. وفي باراغواي، من المرجح ألا تحقق معظم مؤسسات التمويل الوسيطة أثراً مستداما على الأجل الطويل.

53 - وثمة شكوك مماثلة تكتنف مجالس الإدارة الذاتية في مشروع كوانغ بنه في فييت نام، وهي مجالس لم تُنشأ إلا لتلبية شروط الاستثمارات الجديدة ولكي تكون بمثابة أداة لتوصيل أموال المشروع. وفي تونس، أُنشئت مجموعات المستعملين الاستشارية على عجل. وفي كلتا الحالتين، تعد استدامة تلك المؤسسات الخاصة بالمشروعات مسألة مشكوكاً فيها.

54 - وأما الصورة المتعلقة بالاستدامة المرجّحة للاستثمارات المادية فهي تتسم بقدر أكبر من الإيجابية. وقد حقق مشروع كوانغ بنه في فييت نام نجاحاً ملحوظاً في تكوين مجموعات قطاعية فعّالة من المنتفعين (لصيانة الطرق على سبيل المثال). ومن المرجّح كذلك صيانة معظم الأصول المادية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. على أن المشروعات في الأردن وتونس لم تنشئ منظمات وآليات محلية كافية لإدارة الاستثمارات. وكان من المتوقع، حسب الافتراض الذي كان سائدا في تونس على سبيل المثال، أن يتولى المشروع أو وكالة حكومية إجراء صيانة منتظمة للمصاطب والسدود المنشأة. وتشكّل جوانب الضعف في اختيار المواقع (التي كانت متوقعة أكثر منها مطلوبة)، وعدم الاهتمام بمعارف السكان الأصليين وهياكلهم الاجتماعية، وقلة الدعم المقدّم إلى المجتمعات المحلية في مرحلة ما بعد إقامة المنشآت، خطراً يهدد استدامة استثمارات الري في إثيوبيا.

55 - ولم تحظ استدامة الخدمات بعناية كافية في عدد من المشروعات. ففي السنغال، لم تحظ استدامة خدمات الدعم الاستشاري للمشروعات الريفية الصغيرة إلا باهتمام لا يذكر. ولم يحقق جانب كبير من الدعم المستوى الكافي من التمكين، وكان يتعين تقديم ذلك الدعم لمدة أطول كثيراً لكي تتحقق استدامة تلك المشروعات. وفي غامبيا، من المستبعد مواصلة تقديم اللقاحات بأسعار مدعمة بعد انتهاء المشروع.

الإطار 9: الاستنتاجات الرئيسية عن الاستدامة

- صُنفت الاستدامة العامة بأنها متواضعة أو مستبعدة في 59% من المشروعات التي تم تقييمها فيما بين عامي 2002 و2004. وأما استدامة الاستثمارات المادية والمؤسسات الخاصة بالمشروعات وخدمات الدعم بالإعانات (لا سيما الائتمانات) فإنها تمثل مصدر قلق مشترك.

الاستدامة

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		40	50	10
2003		50	50	
2004		33	56	11
2004-2002		41	52	7

- ينبغي تصميم المشروعات والتكنولوجيات مع وضع الاستدامة في الاعتبار، وينبغي دعمها لفترة طويلة نسبياً.
- ضمان الملكية المحلية مع توجيه الاهتمام الكافي لمجموعات المنتفعين هو السبيل إلى تحقيق الاستدامة. ويمكن تعزيز الملكية عن طريق تفويض سلطات اتخاذ القرارات ودعمها بالتدريب وبناء القدرات.
- ينبغي أن تتسم المشروعات بالواقعية فيما يمكن صيانته والجهات التي تتولى الصيانة. وقد تتجاوز بعض مهام الصيانة الكبرى الموارد والمهارات المتاحة على المستوى المحلي.

الابتكار والقابلية والتكرار/توسيع النطاق

56 - تتناول التقييمات مجال الأثر هذا بطريقة متباينة. كما يلزم صياغة تعريف أكثر اتساقاً لمعنى "الابتكار". واقترح التقييم الذي أجراه مكتب التقييم في الفترة 2001/2000 تعريفاً جديداً، وهو تعريف أقرته أيضاً إدارة الصندوق. على أن المشروعات المقيّمة في عام 2004 تسبق ذلك التاريخ بفترة طويلة وربما لم يتم إدخال تعديلات جديدة عليها. على أن تلك المشروعات حققت درجة مرتفعة نسبيا فيما يتعلق بالابتكار والقابلية للتكرار وتوسيع النطاق حيث حقق 56% درجة كبيرة تقترب من المستوى البالغ 60% الذي لوحظ في عام 2002. وصُنّف مستوى نصف المشروعات التسعة والعشرين (2002-2004) بأنه "كبير" استناداً إلى هذا المعيار.

57 - وتتضمن معظم المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004 بعض العناصر المبتكرة. وفي بعض الحالات، اقتصر الابتكار على الأخذ على المستوى المحلي بتقنيات أو نُهُج مختَبَرة أو مجربة في مجالات أخرى، مثل تقنيات صون التربة والمياه في إثيوبيا، أو الأفران المتقدمة في السنغال. على أن المشروعات في حالات أخرى طبَّقت بشكل تجريبي باستخدام تقنيات أو نُهج مبتكرة في السياق القطري. وتشمل أمثلة ذلك نقل المسؤولية عن الإدارة المالية إلى القرى (مشروع كوانغ بنه في فييت نام)؛ ونظام العمال المتطوعين والقسائم في الإرشاد الزراعي (غامبيا)؛ والأخذ بنهج يتسم بقدر أكبر من التشارك (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتونس).

58 - ولوحظ افتقار شديد إلى الابتكار في حالتين. ففي غامبيا، كان يتعين أن يصل الابتكار الحقيقي للمشروع إلى أفراد المجتمعات المحلية الأشد فقراً عن طريق تطوير منتجات مالية تلائم احتياجاتهم وهو ما لم يحدث. كما أن مشروع ها غيانغ في فييت نام كان أقل من مبتكَر في تطبيقه للنُهج التقليدية المتجهة من القمة إلى القاعدة في الاستثمار في البنية الأساسية.

59 - وفي معظم المشروعات التي حصلت على تقدير مرتفع فيما يتعلق بالابتكار خلال عام 2004، لم يلاحَظ تكرار فعلي أو محتمل إلا في بعض الحالات. ففي مشروع كوانغ بنه في فييت نام، أعيد تكرار مجالس الإدارة الذاتية ومجموعات المنتفعين بالمياه في أماكن أخرى من المقاطعة. وحُدّدت إمكانات إيجابية للتكرار فيما يتعلق بالمرشدين الزراعيين المتطوعين في غامبيا وإنشاء نظام مالي لخدمة فقراء الريف في باراغواي، وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل في الأردن. على أنه، مثلما في السنوات السابقة، ليس ثمة أي دليل على أن تصميم المشروعات كان يهدف صراحة إلى الابتكار القابل للتكرار وتوسيع النطاق بدعم من الموارد والأنشطة ذات الصلة.

الإطار 10: الاستنتاجات الرئيسية عن الابتكار والقابلية والتكرار/توسيع النطاق

- صنفت الابتكارات والقابلية والتكرار/توسيع النطاق بأنها كبيرة فيما يقرب من نصف المشروعات المقيّمة منذ عام 2002. وبينما تعددت أمثلة الابتكار الحقيقي، كانت هناك أيضاً حالات شهدت ضياع فرص الابتكار.

الابتكار والقابلية والتكرار/توسيع النطاق

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		60	40	
2003		40	60	
2004		56	44	
2004-2002		52	48	

- لم تُحدّد من الناحية العملية أولوية دور الصندوق كمطور ومروج للابتكارات القابلة للتكرار. ولم تُصمم معظم المشروعات صراحة بهدف الابتكارات القابلة للتكرار وتوسيع نطاقها. وإذا كان للصندوق أن يحقق رؤيته في أن يغدو مروجاً للابتكار، فلابد من إيلاء مزيد من الاهتمام إلى دورة المشروعات والشراكات على السواء.

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

60 - صنّف أكثر من 50% من تقييمات المشروعات التسعة والعشرين التي أجريت منذ عام 2002 الأثر على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء بأنه مرتفع أو كبير. على أن الرقم المقابل للمشروعات التسعة التي قُيِّمت في عام 2004 لم يتجاوز 33%. وفي سبعة من تلك المشروعات، صنف الأثر على المساواة بين الجنسين بأنه متواضع أو بأنه لا يذكر.

61 - وفي المشروع الذي حقق أعلى تقدير، وهو مشروع الأردن، لم يقتصر تصميم المشروع على برنامج للنساء، ولكنه أشار تحديداً إلى إدراج الأسر التي ترأسها النساء لتعزيز المساواة بين الجنسين. وكانت استفادة النساء من فوائد المشروع جيدة حيث شكلت النساء نصف المستفيدات، وحصلت النساء على 90 % من القروض. كما حقق برنامج تنمية المرأة إنجازات هائلة. ومما يؤسف له أن القيود المفروضة على القروض لم تحقق المستوى المتوخى من الفوائد للمجموعة المستهدفة من النساء الفقيرات.

62 - كما قيدت شروط الائتمانات الفوائد التي عادت على النساء في ثلاثة مشروعات أخرى. ففي السنغال، بينما وُجِّهت نسبة 46 % من القروض بحسب العدد إلى النساء، استُبعدت النساء المحرومات بسبب مجموعة من العوامل شملت القيود الائتمانية، وبعد المسافة المادية بين قراهن ومؤسسات التمويل الريفي، ونوع الأنشطة. وفي غامبيا، لم

تحصل النساء إلا على 27% من القروض لنفس الأسباب على الرغم من أنهن يشكلن 40% من أعضاء الرابطات ويقدمن 60% من الإيداعات. ولم تتمتع النساء بفرصة الحصول على الائتمانات الرسمية في مشروع كوانغ بنه في فييت نام بسبب عدم حيازتهن لصكوك ملكية الأراضي.

63 - وفي اثنين من المشروعات، ساهم الافتقار إلى تصميمات تراعي التمايز بين الجنسين بدور كبير في عدم تحقيق إلا أثر محدود على النساء. وافتقر مشروع باراغواي إلى التركيز على التمايز بين الجنسين منذ بدايته. ونتيجة ذلك، استُبعدت النساء فعلياً من المجموعة المستهدفة وانعدمت أو انخفضت إلى أدنى حد مشاركتهن في الائتمانات أو الإرشاد الزراعي. وفي تونس، افتقر عنصر النساء إلى الأدوات والأساليب الملائمة، ولم يشكّل إلا أقل من 3% من الميزانية. وعلى الرغم من صِغر حجم المشروع، فقد نجح في تهيئة بيئة مواتية لتحرير الفتيات. وساهمت أنشطته المدرة للدخل في تغيير صورة النساء الصغيرات في السياق الأعرض لتحسين دور المرأة في تونس.

64 - وعلى الرغم من التصميم المعقول، لم يحقق اثنان من المشروعات سوى تقدماً متواضعاً. ففي إثيوبيا، حققت حدائق الخُضَر أثراً إيجابياً للغاية بالنسبة للنساء على الرغم من أن نطاق تغطية هذا المشروع كان أضيق كثيراً ممّا كان متصوراً في تصميم المشروع، مما أدى إلى تقليص أثره. وفي مشروع ها غيانغ في فييت نام، أدّى عدم إجراء تقدير ريفي تشاركي مُصنّف بحسب نوع الجنس إلى الحيلولة دون تحديد بعض المشاكل الخطيرة ومعالجتها. ولذلك، على الرغم من أن المشروع حقق نجاحاً معقولاً في تلبية الاحتياجات العملية للنساء، فقد أخفق في تلبية احتياجاتهن الاستراتيجية فيما يتعلق بتطوير قدراتهن على الإدارة وتنظيم المشروعات أو تعزيز اشتراكهن في اتخاذ القرارات.

الإطار 11: الاستنتاجات الرئيسية عن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

- صُنّف الأثر على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء بأنه مرتفع أو كبير فيما يقرب من نصف المشروعات التي قُيِّمت منذ عام 2002.

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

(% من المشروعات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002				
2003		70	30	
2004	11	22	56	11
2004-2002	5	47	42	5

- تقلصت الفوائد التي تحققت للنساء فيما يقرب من نصف المشروعات المقيّمة في عام 2004 بسبب الشروط الائتمانية التمييزية.
- يتحقق على الأرجح أثر إيجابي على المساواة بين الجنسين عندما يتضمن المشروع اهتماماً محدداً وملحوظاً بمسائل التمايز بين الجنسين، وعندما يسفر عن تعميم نهج يتجاوز برنامج المرأة. وينبغي مراعاة الالتزامات بالتصميم في الموارد المخصصة أثناء التنفيذ. ويعتبر تعيين الموظفين وتدريبهم أداة رئيسية لتحقيق ذلك.
- تتحقق المساواة بين الجنسين على الأرجح عندما تكون المشاركة أثناء التصميم واسعة وفعّالة، مما يعزز ملكية النساء للمشروعات المقترحة، وحيثما يُعهد بتنفيذ المشروعات وإدارة مواردها محلياً لمؤسسات تُمثّل فيها النساء بشكل فعّال.

حاء – الأثر العام على الفقر الريفي

65 - يعرض الشكل 2 ملخصاً لتصنيفات كلٍ من مجالات الأثر الستة والعوامل المحورية الشاملة الثلاث. كما يعرض الشكل 2 ملخصاً لتصنيفات الأثر العام على الفقر الريفي. ويمثِّل ذلك تجميعاً للتصنيفات في كل من مجالات الأثر الستة والعوامل الشاملة. وتشير التقديرات عموماً إلى أن الأثر على الفقر الريفي كان مرتفعاً أو كبيراً في 51% من المشروعات التسعة والعشرين التي تم تقييمها فيما بين عامي 2002 و2004.

الشكل 2: الأثر على الفقر الريفي بحسب مجال الأثر والعوامل الشاملة

(%من المشروعات المقيَّمة خلال الفترة 2002-2004)

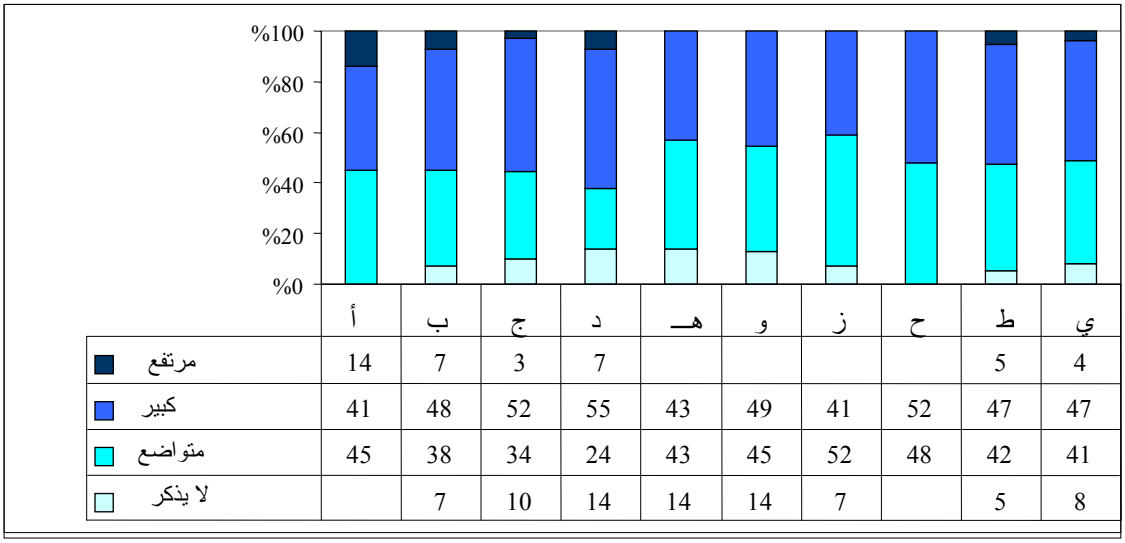

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي
مرتفع	14	7	3	7					5	4
كبير	41	48	52	55	43	49	41	52	47	47
متواضع	45	38	34	24	43	45	52	48	42	41
لا يذكر		7	10	14	14	14	7		5	8

ملاحظات:

أ = الأصول المادية والمالية؛ ب = الأصول البشرية؛ ج = رأس المال الاجتماعي والتمكين؛ د = الأمن الغذائي؛ هـ = البيئة والموارد المشتركة؛ و = المؤسسات والإطاران السياساتي والتنظيمي؛ ز = الاستدامة؛ ح = الابتكار والتكرار؛ ط = المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛ ي = الأثر على الفقر الريفي.

خامساً – أداء الشركاء

66 - يتناول تقييم كل مشروع تقديراً لمدى مساهمة كل من الشركاء في تصميم المشروع وتنفيذه. وبينما يتم تصنيف كل شريك على حدة فإن أداءهم المنسّق والمتضافر هو الذي يؤثر على نتائج المشروع.

ألف – أداء الصندوق

يُعرّف أداء الصندوق بأنه مدى مساهمة الخدمات المقدمة من الصندوق مباشرة أو من خلال المؤسسات المتعاونة في كفالة التصميم السليم للمشروعات؛ وتيسير مشاركة فقراء الريف والشركاء الآخرين؛ واقتراح تقدير واقعي؛ ودعم التنفيذ بفعالية؛ والتقييم التشاركي والاستفادة من الدروس المستخلصة.

67 - تنتقد تقييمات المشروعات أداء الصندوق أكثر من أداء أي شريك آخر. ويصنِّف ما يقرب من ثلثي تقييمات المشروعات التسعة والعشرين التي أُجريت منذ عام 2002 أداء الصندوق بأنه متواضع أو بأنه لا يذكر. غير أن هذا الاتجاه انعكس مساره في عام 2004 عندما صنف 56% من التقييمات أداء الصندوق بأنه كبير.

68 - ويبدو أن ثمة تفاوتا كبيرا في أداء الصندوق. فقد وُصف أداؤه في بعض المشروعات بأنه كان جيداً ومرناً وأن تصميمه للمشروعات كان معقولاً ودعمه له كان فعَّالاً. وفي مشروعات أخرى، وُجهت انتقادات لنفس تلك الجوانب. ويتماشى هذا الاستنتاج مع النتائج التي خلص إليها التقييم الخارجي المستقل الذي أشار إلى ضرورة تحويل نهج مدراء البرامج القطرية فرادى إلى خدمة مؤسسية تضمن للبلدان الشريكة مستوىً معيناً من الخدمة وجودة المشروعات.

69 - ومثلما في السنوات السابقة، تنقسم الانتقادات الموجّهة لأداء الصندوق إلى فئتين عامتين، هما التصميم ودعم التنفيذ. وتتضمن ثمانية من التقييمات التسعة التي أجريت في عام 2004 انتقادات لتصميم المشروعات وهي: ضعف استهداف الفقر (انظر الفقرة 16)؛ وعدم واقعية وعدم وضوح و/أو فرط طموح الأهداف (إثيوبيا وغامبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومشروع ها غيانغ في فييت نام)؛ وسوء تصميم العناصر الائتمانية (غامبيا ومشروع كوانغ بنه في فييت نام). كما توجَّه الانتقادات إلى الصندوق في بعض الأحيان بسبب ضعف إدارة الإشراف (أو ضعف الإشراف المباشر في حالة غامبيا)، وضعف الرقابة، والإخفاق في متابعة توصيات الإشراف، وعدم ملائمة حوار السياسات. وفي الأغلبية الواسعة من الحالات، تنتقد التقييمات العمليات والإجراءات المؤسسية التي تقيّد دور الصندوق أثناء التنفيذ أكثر من تقييدها لدور الأفراد المعنيين.

70 - وقد أشرف الصندوق مباشرة على أحد المشروعات، وهو مشروع التمويل الريفي في غامبيا. ولم يحالف النجاح هذا المشروع. وتأثرت جودة الإشراف تأثراً خطيراً بسبب التغيُّر المستمر على مستوى مدراء البرامج القطرية وعدم وجود خبير في التمويل الصغير في سبع من بعثات الإشراف التسع، مما أضر كثيراً بجودة الإشراف. وصنفت معظم بعثات الإشراف المشروع تصنيفاً إيجابياً وأخفقت في تشخيص عيوب التصميم أو حل المشاكل التي كان يمكن معالجتها قبل أن يشير التقييم إليها.

الجدول 6: أداء الصندوق
(% بحسب التصنيفات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		25	75	
2003	11	22	67	
2004		56	33	11
2004-2002	4	35	58	4

باء – أداء المؤسسات المتعاونة

يمثل أداء المؤسسات المتعاونة عاملاً رئيسياً في التأثير على نجاح التنفيذ. ويمكن للمؤسسات المتعاونة التي تقدم دعماً كافيا ومستنيرا أن تساعد على التغلب على الصعوبات العديدة التي يمكن توقع حدوثها أثناء التنفيذ. وبالنظر إلى أن المؤسسات المتعاونة تمثل الصندوق فعلياً، فإن أداءها يعد انعكاساً لأداء الصندوق.

71 - قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور المؤسسة المتعاونة مع الصندوق في أربعة من المشروعات التسعة التي تم تقييمها في عام 2004[8]. وصُنف أداء المؤسسات المتعاونة بأنه كان متواضعاً أو بأنه لا يذكر في 63% من التقييمات التي أجريت في عام 2004، وفي نصف جميع التقييمات التسعة والعشرين. وتتضمن تقارير التقييم أربعة انتقادات مشتركة: (i) كثرة التغييرات في موظفي بعثات الإشراف مما أثار مشكلة في حالة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومشروع كوانغ بنه في فييت نام (وفي غامبيا حيث كان الصندوق يشرف على المشروع إشرافاً مباشراً)؛ (ii) الإخفاق في توفير موظفي الإشراف ممن يتمتعون بالخبرة المتخصصة الملائمة؛ (iii) نزعة المؤسسات المتعاونة إلى التركيز على القضايا المالية والإدارية أكثر من تركيزها على القضايا التقنية المرتبطة بالتنفيذ، وهو ما لوحظ في تقييمي البرنامجين القطريين (بوليفيا ومصر)؛ (iv) قلة الموارد التي يتيحها الصندوق للإشراف. وخلصت ثلاثة تقييمات إلى أنه لا بد من توفير مزيد من الموارد لعملية الإشراف من أجل تحسين الدعم والمتابعة. وإضافة إلى ذلك، كان لا بد من بذل مزيد من الجهود لتجاوز تحديد الأخطاء؛ وكان من الأساسي توفير مزيد من الدعم والتوجيه لتنفيذ التوصيات. ووفقا لتقييم البرنامج القطري لمصر فإن من المفيد كذلك أن يشارك الصندوق بشكل منتظم في الإشراف. ومن شأن العمل من خلال المؤسسات المتعاونة أن يبعد الصندوق عن المشاركة بدور مباشر في رصد ودعم التقدم المحرز في التنفيذ.

الجدول 7: أداء المؤسسات المتعاونة

(%بحسب التصنيفات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		44	56	
2003		67	22	11
2004		38	63	
2004-2002		**50**	**46**	**4**

جيم – أداء الحكومات ووكالاتها

يعرف أداء الحكومات والوكالات بأنه مدى قيام الحكومات ووكالاتها بتعزيز الحد من الفقر الريفي؛ وملكية المشروعات وتولي المسؤولية عنها؛ وكفالة جودة الإعداد والتنفيذ؛ وتعزيز مشاركة أصحاب الشأن؛ والالتزام بالتعهدات والاتفاقات.

72 - كان أداء الحكومات والوكالات مُرضياً بشكل عام حيث صنف أكثر من ثلثي التقييمات التي أجريت في الفترة 2002-2004 أداءها بأنه كبير. وتتعلق المسألة الوحيدة المتكررة بضعف رصد المشروعات ونظام تقييمها. ووردت الإشارة إلى ذلك في ستة من تقارير تقييم المشروعات التسعة التي أجريت في عام 2004 وفي تقييم واحد للبرامج القطرية.

[8] **المؤسسات المتعاونة** هي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في حالة الأردن وتونس؛ ومؤسسة تنمية الأنديز في حالة باراغواي؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في حالة إثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومشروع ها غيانغ ومشروع كوانغ بنه في فييت نام؛ ومصرف التنمية لغرب أفريقيا في حالة السنغال.

الجدول 8: أداء الحكومات ووكالاتها

(% بحسب التصنيفات)

السنة	مرتفع	كبير	متواضع	لا يذكر
2002		80	20	
2003		70	30	
2004		56	33	11
2004-2002		69	28	3

دال – الأداء العام للشركاء

73 - يلخِّص الشكل 3 تصنيفات الشركاء الخمسة الذين تشملهم فئة هذا التقييم عن الفترة 2002–2004. وتشير التقديرات عموما إلى أن أداء الحكومات والمنظمات غير الحكومية/المنظمات المجتمعية والجهات المشتركة في التمويل كان إيجابيا أكثر من أداء الصندوق والمؤسسات المتعاونة معه.

الشكل 3: التصنيف الإجمالي لأداء الشركاء

(% من المشروعات التي تم تقييمها خلال الفترة 2002–2004)

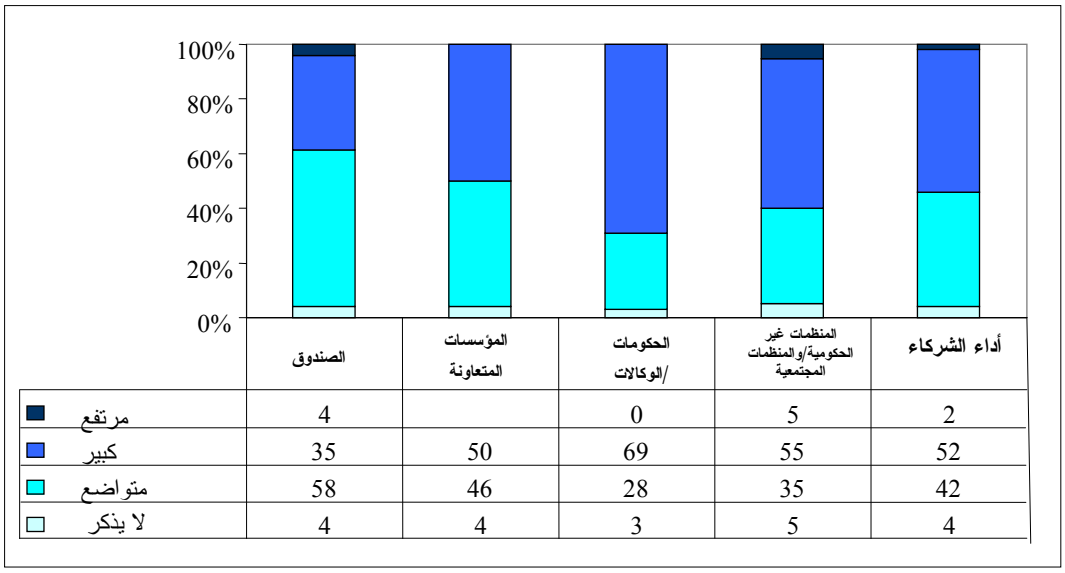

سادسا – الأداء العام

74 - يقارِن الشكل 4 ويجمع بين أداء المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004 وبين المشروعات التي قُيِّمت في عامي 2002 و2003. وبالنظر إلى صغر حجم العينات وتباين التزامها بالإطار المنهجي لتقييم المشروعات في بعض التقييمات، ينبغي عدم تعليق أهمية على الفروق في التصنيفات فيما بين السنوات. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن حتى الآن النظر إلى تلك الأرقام باعتبارها مؤشراً لأي اتجاه جديد. وتعتبر تصنيفات الأثر على الفقر الريفي أكثر التصنيفات اتساقاً في المجالات الثلاثة حيث حقق ما يقرب من نصف المشروعات تقديراً مرتفعاً أو كبيراً في جميع السنوات. ومن حيث الأداء العام، صنف 58% من المشروعات المقيَّمة في الفترة 2002–2004 بأنه مرتفع أو كبير.

الشكل 4: الأداء العام

(% من المشروعات ذات الأداء المرتفع والكبير في 2002–2004)

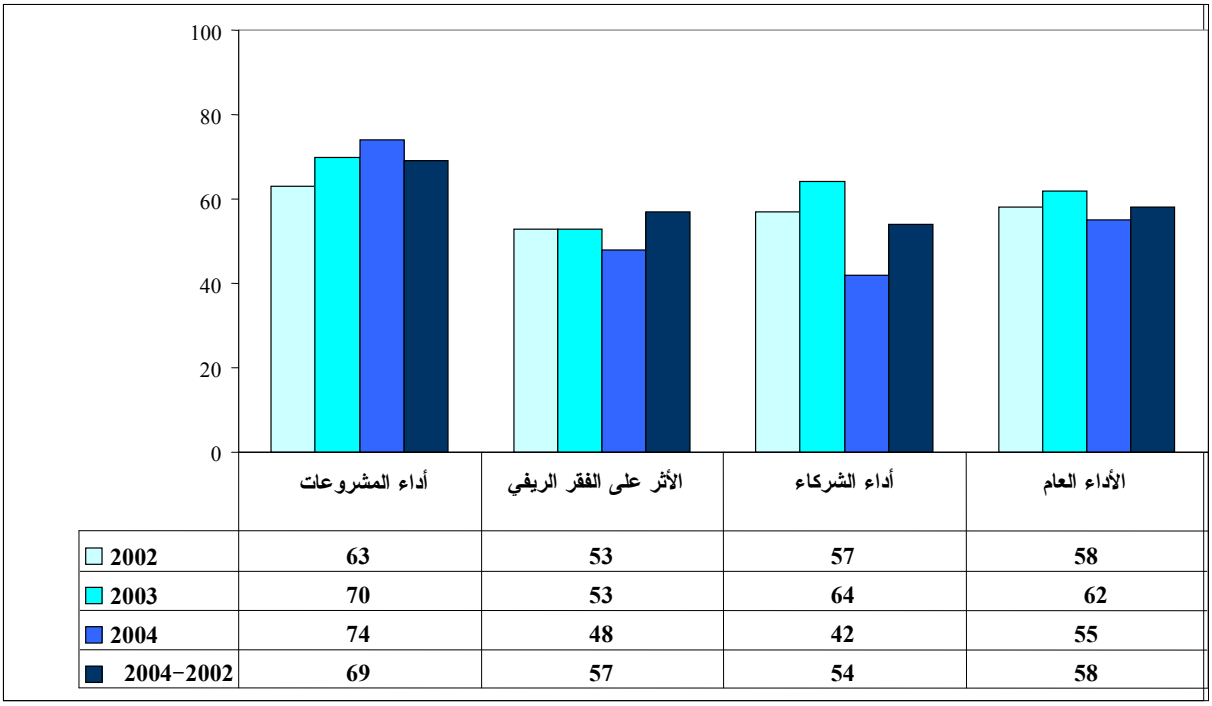

	أداء المشروعات	الأثر على الفقر الريفي	أداء الشركاء	الأداء العام
2002	63	53	57	58
2003	70	53	64	62
2004	74	48	42	55
2004-2002	69	57	54	58

75 - استخدَم التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق للسنة السابقة تصنيفاً من ست نقاط لتقديم صورة أكثر تدرجاً للإنجازات العامة. ويستعمل هذا النظام الجدول ذي النقاط الأربع لكل معيار من المعايير الثلاثة (أداء المشروعات، والأثر على الفقر، وأداء الشركاء)، ولكنه يصنف المشروعات تبعاً لمدى تفوقها في الأداء في عدد من تلك المجالات. ومثال ذلك أن المشروع الذي يصنف أداؤه بأنه "مرتفع" على أساس اثنين من ثلاثة معايير يكون قد حقق مستوى مرتفعاً من النجاح، وأما المشروع الذي يصنف بأنه "متواضع" في اثنين من المعايير الثلاثة فيصنف بأنه متوسط النجاح في الجدول ذي النقاط الست. ويعرض الجدول 9 النتائج للأعوام 2002، و2003، و2004، ولجميع السنوات الثلاث معاً. وتبلغ نسبة المشروعات غير الناجحة 20% تقريباً بشكل ثابت نوعاً ما. وأما النسب في الفئات الأخرى فهي أكثر تغيُّراً. وتقل نسبة المشروعات الناجحة في عام 2004 عما كانت عليه في السنوات السابقة (11%) ولكن نسبة المشروعات التي حققت نجاحاً متوسطا كانت أعلى (56%). وعلى غرار تصنيف الإنجازات استنادا إلى الجدول ذي النقاط الأربع، ينبغي عدم تعليق أهمية على الزيادة الظاهرية في نسبة

المشروعات الناجحة/المتوسطة النجاح على مر الزمن. وتعتبر أحجام العينات والمتسلسلات الزمنية أصغر من أن تساعد على استخلاص أي استنتاجات.

الجدول 9: الإنجازات العامة خلال الفترة 2002–2004 – جدول التصنيف ذي النقاط الست

(% من المشروعات)

السنة	مرتفعة النجاح	ناجحة	متوسطة النجاح	متوسطة الإخفاق	مخفقة	مخفقة جداً
2002		40	10	30	20	
2003		40	20	20	20	
2004		11	56	11	22	
2004–2002		31	28	21	21	

سابعا – الإسهام في تحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية والأهداف الإنمائية للألفية

76 - على غرار التقريرين السابقين، أعيد تجميع تصنيفات الأثر على الفقر الريفي وفقاً لأهداف الصندوق الاستراتيجية الثلاثة والأهداف الإنمائية الستة الرئيسية للألفية. ويتضمن الجدول الوارد في الملحق الأول تفاصيل عن مطابقة معايير الأثر على هذه الأهداف الاستراتيجية والأهداف الإنمائية للألفية.

77 - ويعرض الشكل 5 تصنيفات الأثر المتعلقة بكل هدف من أهداف الصندوق الاستراتيجية للفترة 2002–2006 استناداً إلى النتائج الموحّدة المستمدة من تقييمات المشروعات التي أجريت خلال الفترة 2002–2004. وحقق ثلثان أو أكثر من المشروعات أثراً مرتفعاً أو كبيراً في مقابل الهدفين الاستراتيجيين الأول والثالث. وبلغ الأداء أدنى مستوى له فيما يتعلق بالهدف الثاني على الرغم من أنه كان يزيد أيضا على 50 في المائة.

الشكل 5: أثر المشروعات بحسب الهدف الاستراتيجي للصندوق

(% من المشروعات التي قيمت في الفترة 2002–2004)

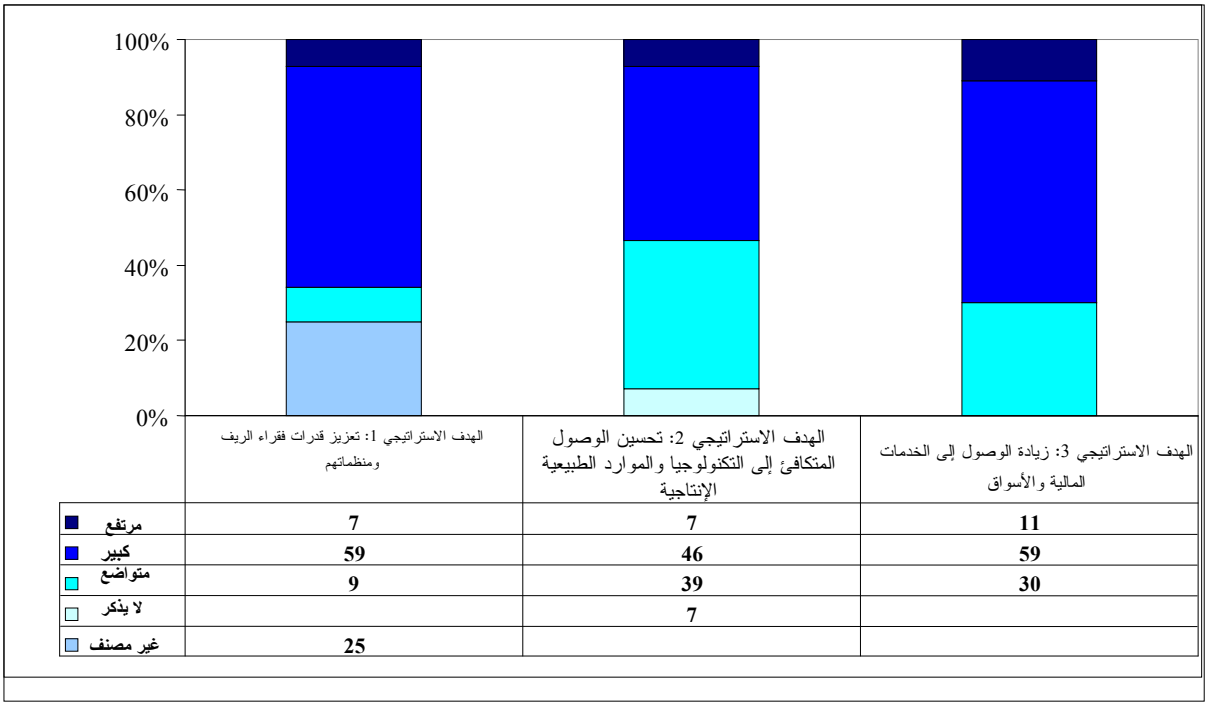

	الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم	الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الوصول المتكافئ إلى التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية	الهدف الاستراتيجي 3: زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق
مرتفع	7	7	11
كبير	59	46	59
متواضع	9	39	30
لا يذكر		7	
غير مصنف	25		

المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

78 - تساهم المشروعات التي يساندها الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقتين، مباشرة وغير مباشرة. ويتعذر كثيراً تقييم كل نوع من المساهمات على أساس تقارير التقييم. وتساهم المشروعات في تحقيق تلك الأهداف وذلك مثلاً عن طريق زيادة الأمن الغذائي الأسري، وتحسين إمدادات مياه الشرب أو الحد من الفقر فيما يتعلق بالدخل. ويمكن لهذه الفوائد المباشرة (مثل زيادة الدخل الأسري) أن تتمخض عن فوائد غير مباشرة (مثل تحسين التعليم أو الصحة). ويمكن استخلاص مؤشرات لهذين النوعين من المساهمات عن طريق إعادة تجميع معايير الإطار المنهجي لتقييم المشروعات وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية كما هو مبين في الشكل 6. ويتضح من الأرقام الواردة في هذا الشكل أن أبرز إسهامات المشروعات تتمثل في تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية، أي استئصال الجوع والفقر المدقع، وهو ما يندرج مباشرة تحت مهمة الصندوق. ولوحظت كذلك إسهامات إيجابية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الثانية والثالثة والسابعة للألفية، ويرجع الفضل في تحقيق الهدف الأخير بشكل كبير إلى أداء عناصر إمدادات المياه. على أنه يتعذر في كثير من الأحيان تعقب الآثار غير المباشرة وتحديد مصادرها، ولذلك ربما لم يتم الإبلاغ عنها بدقة في التقييمات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي ملاحظة أن الشكل 6 لا يتضمن معلومات عن حجم مساهمات الصندوق في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل 6: أثر المشروعات بحسب الهدف الإنمائي للألفية
(% من المشروعات التي قيمت في الفترة 2002-2004)

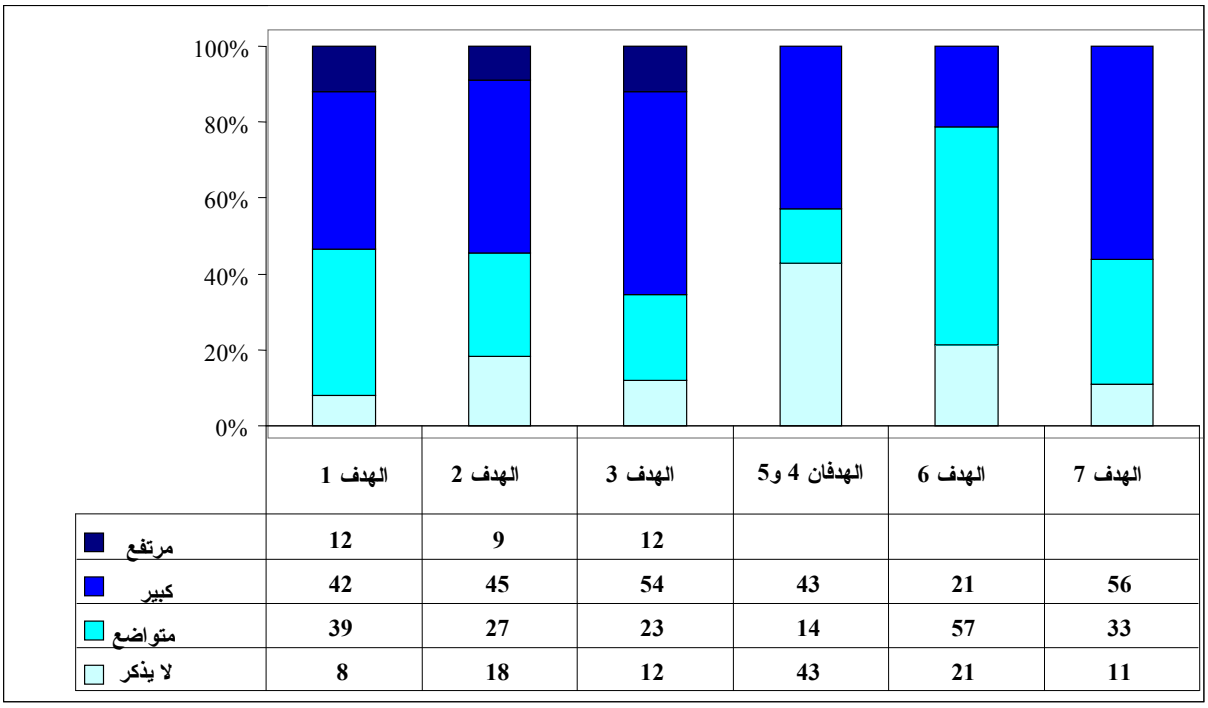

	الهدف 1	الهدف 2	الهدف 3	الهدفان 4 و5	الهدف 6	الهدف 7
مرتفع	12	9	12			
كبير	42	45	54	43	21	56
متواضع	39	27	23	14	57	33
لا يذكر	8	18	12	43	21	11

ملاحظات:

الهدف 1 = استئصال الجوع والفقر المدقع؛ الهدف 2 = توفير التعليم الابتدائي العام؛ الهدف 3 = الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛ الهدفان 4 و5 = خفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم؛ الهدف 6 = مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛ الهدف 7 = ضمان الاستدامة البيئية (بما في ذلك توفير المياه النقية).

79 - ويتمثل أحد المؤشرات غير المباشرة لمدى تصدي مشروعات الصندوق لتحديات الأهداف الإنمائية للألفية في عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يومياً الذين تشملهم المشروعات وتصل إليهم. وبينما تشير التقييمات إلى أنه لم يتم الوصول في كل الحالات إلى المجموعات المستهدفة الرئيسية والأشد فقراً (مثل النساء والشباب)، لا تتضمن التقارير معلومات للتحقق مما إن كان المستفيدون يعيشون دون خط الفقر الدولي البالغ دولارا أمريكياً واحدا يومياً (أو دولارين اثنين في بعض المناطق) أو خطوط الفقر الوطنية أو حولها أو فوقها. ويعكف مكتب التقييم على معالجة هذه المسألة، ومن المتوقع أن يتمكن من توفير مزيد من المعلومات في المستقبل.

ثامناً – الاستنتاجات

ألف – النتائج الرئيسية

80 - تؤكد التقييمات التي أجريت في عام 2004، بشكل عام، النتائج التي تم التوصل إليها في السنوات السابقة وتتماشى معها وكذلك مع نتائج التقييم الخارجي المستقل. وقد صُنّفت ملاءمة معظم المشروعات بأنها مرتفعة أو كبيرة، وصنفت الفعالية بأنها كبيرة في ثلثي المشروعات، وصُنّفت الكفاءة بأنها مرتفعة أو كبيرة في أكثر من نصف المشروعات. وصُنّف الأثر على الفقر الريفي بأنه مرتفع أو كبير في 48% من المشروعات، وكان أداء الشركاء كبيراً في 42 في المائة. وصُنّف إجمالاً 58% من المشروعات التي تم تقييمها فيما بين عامي 2002 و2004 بأنه ناجح أو متوسط النجاح. وعلى الرغم من وجود بعض التفاوتات في بضع تصنيفات خلال عام 2004 مقارنة بالسنوات السابقة، فإن أحجام العينات تعتبر أصغر من أن تتيح استخلاص استنتاجات من تلك التفاوتات. كما أن السلسلة الزمنية أقصر من أن تشير إلى أي اتجاهات. على أن تحليل التقييمات خلال السنوات الثلاث الماضية يشير إلى خمسة نتائج رئيسية.

81 - **يحقق ما يقرب من نصف المشروعات أثراً كبيراً على الفقر الريفي.** فقد حقق ما يقرب من ثلثي المشروعات التي تم تقييمها أثراً إيجابياً ملحوظاً على الأمن الغذائي، ويرجع ذلك في معظمه إلى التحسينات التي أدخلت على التكنولوجيا والممارسات الزراعية. واقترنت بزيادة الدخل الزراعي آثار إيجابية على الصحة والمواظبة على الدراسة. غير أن التقييمات تكشف كذلك عن أن الآثار على الفقر الريفي كانت محدودة في الحالات التي لم تركِّز فيها المشروعات بشكل كاف على الأسواق والتسويق لضمان تحقيق عائدات من الاستثمارات في الأصول الإنتاجية.

82 - **عدم نجاح عدد كبير من المشروعات في تحقيق الفوائد المتوخاة للفئات الأشد فقراً والمحرومة.** وبينما يلائم تصميم معظم المشروعات سياسة الحكومة والصندوق، وبينما تقام المشروعات عموماً في المناطق الفقيرة المناسبة، يتضح أثناء التنفيذ أن المشروعات أقل ملاءمة للفئات الأشد فقراً والمحرومة. وفي كثير من الحالات، تعتبر عناصر المشروعات ملائمة وفي متناول الفئات الميسورة الحال نسبياً أكثر من تلك الفئات الأشد فقراً أو المحرومة. ولا تلائم معظم البرامج الائتمانية أو تميِّز ضد أشد الفئات فقراً والنساء ولم يتم تصميمها لتلبية احتياجات تلك الفئات المستهدفة.

83 - **يرجَّح ألا تتحقق الاستدامة إلا في أقلية من المشروعات.** فأغلبية المشروعات تتسم بدرجة كبيرة من الفعالية، وأما النتائج المستدامة فلا يرجّح أن تحققها إلا أقلية من المشروعات. وتتجلى هذه المشكلة بشكل خاص في

الحالات التي يقوم فيها المشروع بإنشاء منظمات جديدة باستعمال أموال المشروع لتمويل العمليات العادية بدون وضع آليات لكفالة الملكية، أو هياكل وإجراءات التشغيل، أو استمرارية عمل الموظفين، أو دمج المنظمة في شبكة، أو التمويل الطويل الأجل. ويمكن عزو تلك المشاكل إلى ضعف تصميم المشروعات الذي لا يأخذ بعين الاعتبار كيفية تحقيق استدامة نتائج المشروع بعد إنجازه، وعدم دمج إستراتيجية للانسحاب في مفهوم المشروع منذ البداية، وتحديد فترات للتنفيذ تكون أقصر من أن تفي بتحقيق التغييرات الأساسية والمستدامة.

84 - **لم يحقق إلا ثلث المشروعات أثراً إيجابياً كبيراً على البيئة والموارد المشاع.** لم يوجه اهتمام كافٍ للمخاطر البيئية، لا سيما فيما يتعلق بصون التربة والمياه. ويفتقر معظم المشروعات إلى عنصر بيئي ملحوظ (من حيث تخصيص الموارد)، أو قياسات لمنع الآثار البيئية السلبية أو التخفيف من حدتها، أو عنصر للرصد البيئي. ويبدو أن الصندوق لا يدرك تماماً العلاقة بين الفقر والبيئة، وهي علاقة تتضح بجلاء في المناطق الحدية حيث يمثل تآكل التربة أحد العوامل التي تساهم في استمرار الفقر.

85 - **كان أداء الصندوق في تصميم ودعم تنفيذ المشروعات مرضياً في نحو 40% فقط من المشروعات.** تنصب الانتقادات على مواطن الضعف في تصميم المشروعات، وضعف دعم التنفيذ والإشراف عليه. ويرجَّح أن أحد العوامل التي تساهم في ذلك هو الحضور المحدود للصندوق على المستوى القطري، مما يعوق قدرة الصندوق على إرساء شراكات فعّالة والحفاظ عليها مع أصحاب الشأن في البلد ومع المجتمع الإنمائي الدولي، ويحد من نطاق حوار السياسات، ويؤثر سلباً على مدى توفير الدعم اللازم أثناء التنفيذ.

باء – الأسباب الكامنة

86 - يمكن اعتبار أن تحقيق نصف المشروعات لأثر كبير على حياة فقراء الريف إنجازاً مهماً للمؤسسات التي تعمل مع الفئات المهمشة الفقيرة إلى الموارد في البيئات الصعبة. وعلى ضوء ذلك، فإن وجود نسبة مرتفعة نسبياً من المشروعات التي صنف أثرها بأنه متواضع وغير مستدام، واستمرار المشاكل المحددة في التقييمات، يوحي بضرورة فهم الأسباب الكامنة وراء الأداء غير المرضي. ويمكن تفسير الاستنتاجات الرئيسية المعروضة حتى الآن على ضوء عدد من العوامل، لعل من أهمها الملكية وما يتصل بها من سياق تنفيذ المشروعات وجودة التصميم ودعم التنفيذ، بما في ذلك ضمان الجودة مسبقاً.

87 - **الملكية المحدودة في تحديد المشروعات وتصميمها وتنفيذها.** يشير عدد من التقييمات إلى أن ارتفاع مستويات الأثر والاستدامة يقترن بارتفاع مستويات ملكية المشروعات لدى المجتمعات المحلية والمؤسسات المعنية، كما يقترن بطريقة تكوين وإدارة الشراكات مع أصحاب الشأن المحليين. وينشأ ذلك بدوره عن اتباع نهج تشاركي وتمكيني في تصميم المشروعات وتنفيذها، ويرتبط في بعض الأحيان بتحويل الأموال فعلياً إلى المجتمعات المحلية. وفي المقابل، تضيق آفاق تحقيق الأثر والاستدامة أمام الأنشطة أو الاستثمارات التي لا تحددها أو التي لا تشترك فيها المجتمعات أو المؤسسات المحلية، وهو ما يمكن أن يفسر إخفاق المشروعات في ترجمة سمات التصميم المهمة إلى واقع (مثل الوصول إلى أفراد المجتمعات المحلية الأفقر والأشد فقراً، وتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، ورصد تقدّم وأداء المشروعات) أثناء التنفيذ. وإذا اعتبرنا أن هذه المسائل تهم الصندوق وأنها ليست مملوكة للحكومات أو الوكالات المنفذة أو المجتمعات المحلية، فلا عجب في أن تنشأ فجوة بين الغرض من التصميم وواقع التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، فإن الملكية أساسية لضمان استدامة نتائج المشروعات. وعلى غرار التقييمات التي أجريت

في الماضي، كشف عدد من التقييمات التي أجريت في عام 2004 عن مواطن الضعف في النُهج التشاركية وفي إيجاد إحساس قوي بالملكية، وعدم إدخال تلك العناصر إلا بعد اختيار عناصر المشروع التي قد لا تتماشى مع أولويات المجموعة المستهدفة.

88 - **تأثرت فعالية المشروعات في تحقيق الآثار على الفقر الريفي بالسياق الذي نُفذت فيه المشروعات.** مما لا يثير الدهشة أن المشروعات المنفذة في بلدان الدخل المنخفض ذات البيئات السياساتية والمؤسسية الضعيفة[9] حققت أثراً أقل على الفقر الريفي مما في المشروعات التي نُفذت في البلاد المنخفضة الدخل التي تتمتع ببيئات أفضل. وتتماشى هذه الملاحظة مع البحوث الأخرى. ولعل ما يثير العجب أكثر أن مشروعات الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل كشفت عن أداء ضعيف نسبياً فيما يتعلق بالأثر على الفقر الريفي. وعلى الرغم من صعوبة تفسير ذلك، فقد تكون العوامل التالية قد ساهمت في حدوثه: تركُّز الفقر في البيئات المادية الهامشية والبالغة الصعوبة، مما فاقم من صعوبة تحقيق آثار على الحد من الفقر؛ والطابع الهيكلي والسياسي للفقر المدقع في تلك البلدان؛ والسياسات الحكومية التي لا تركِّز بالضرورة على الحد من الفقر كشاغل سياساتي أساسي ولكنها تستمد قوتها المحركة من القضايا الأوسع للاقتصاد الكلي؛ والدور الثانوي نسبياً للصندوق في التمويل ومن ثم الاهتمام الأقل بمشروعاته؛ وتكلفة قروض الصندوق التي تعتبر كبيرة نسبياً مقارنة بتكاليف مصادر التمويل الأخرى.

الشكل 7: أثر مشروعات الصندوق على الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط
(% من المشروعات)

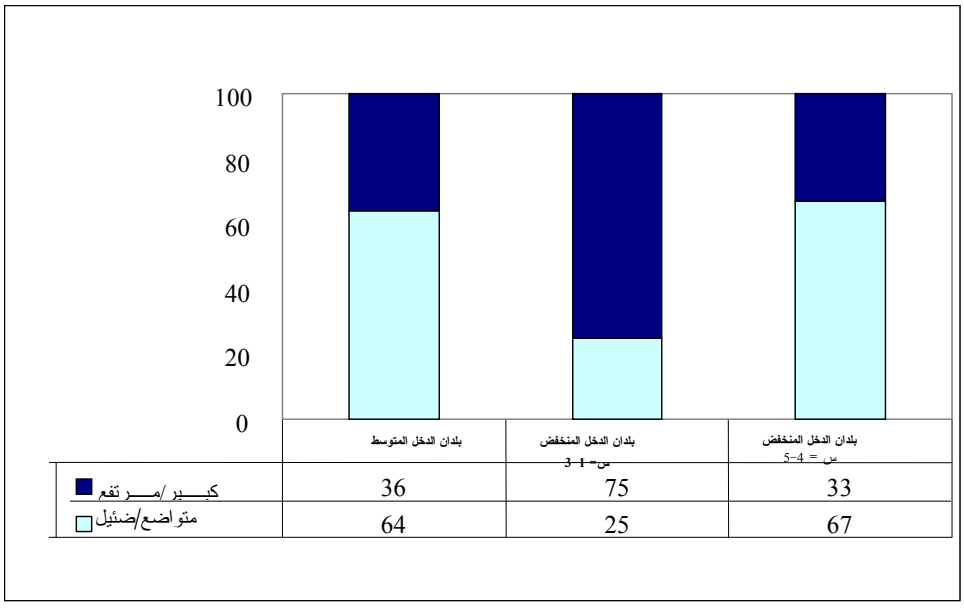

ملاحظات:

س = التقديرات السياساتية والمؤسسية القطرية وتشير الأرقام إلى الفئات الخماسية للبلدان تبعاً لتصنيفها وفقاً لتقديرات السياسات والمؤسسات القطرية: يشير الرقم 1 إلى أول أو أفضل فئة خماسية، بينما يشير الرقم 5 إلى الفئة الخماسية الأخيرة أو إلى أسوأ درجات الأداء.

مجموع عدد البلدان: البلدان المتوسطة الدخل = 11؛ البلدان المنخفضة الدخل (تقدير السياسات والمؤسسات القطرية 1-3) = 12؛ البلدان المنخفضة الدخل (تقدير السياسات والمؤسسات القطرية 4-5) =6.

[9] وفقاً لتصنيفات البنك الدولي لتقديرات السياسات والمؤسسات القطرية.

89 - **النظر إلى الداخل: يمكن عزو قصور الأداء إلى جودة تصميم المشروعات ودعم تنفيذها.** يرى عدد من التقييمات أن عيوب الأداء ترجع إلى ضعف التصميم، وهو ما أكده التقييم الخارجي المستقل الذي يعزو الحاجة إلى إعادة تصميم المشروعات في مرحلة استعراض منتصف المدة إلى نفس المشكلة، وخلص إلى أن تصحيح التصميم بات صعباً ومكلفاً. وبالمثل، خلصت التقييمات إلى أن فعالية المشروعات تعاني عدم كفاية مشاركة الصندوق أثناء التنفيذ وعدم كفاية حضوره على المستوى القطري، وهو ما يمثل قصوراً يحد من قدرة الصندوق على الاشتراك في شراكاته وإدارتها على المستوى القطري. ويبلغ ضعف التصميم مستويات مثيرة للدهشة بالنظر إلى قيام الصندوق بتركيز موارده على تجهيز المشروعات وبذل جهود ضئيلة نسبياً على دعم الإشراف والتنفيذ. على أن الدلائل تشير إلى أن تحسين تصميم المشروعات مطلوب من أجل تعزيز الاستجابة لاحتياجات الفئات المستهدفة وإجراء عملية داخلية لإدارة التغييرات أثناء تنفيذ المشروعات. وسوف تتطلب تلك التغييرات اشتراك الصندوق بدور أكبر مع شركائه أثناء التصميم والتنفيذ.

جيم – القضايا الرئيسية من أجل المستقبل

90 - تنطوي النتائج الواردة أعلاه على عدد من الآثار على اتجاه الصندوق في المستقبل من حيث السياسات والعمليات على السواء. كما تتعلق تلك النتائج بتركيز مساعدات الصندوق وتنوعها ونموذج التشغيل المتصل بذلك.

91 - **تعزيز الأثر على الفقر من خلال النُهج الجديدة.** تنطوي النتائج المتصلة بأثر الصندوق على الحد من الفقر في مختلف مجموعات البلدان (الفقرة 88 والشكل 7) على رسالة تزداد وضوحاً من التقييمات التي يجريها مكتب التقييم والجهات الأخرى على السواء[10]: الحاجة إلى تقديم مجموعة متنوعة وملائمة من الخدمات لتلبية طلبات البلدان المستهدفة. وينطبق ذلك على مستوى المجتمع المحلي حيث كشفت التقييمات عن أن الآثار الإيجابية على الحد من الفقر تزداد عندما تتحقق فيها الملكية والمشاركة (الفقرة 87)، بل وكذلك على المستوى القطري حيث تختلف احتياجات البلدان التي تقل فيها القيود على الموارد إلى خدمات الصندوق عن البلدان التي تعاني قيوداً أكبر على الموارد. وتمثل قروض المشروعات النموذج الغالب للصندوق في معظم البلدان، وهي قروض تقدّم في العادة لمشروعات تنمية المناطق. ويلزم إعادة النظر في هذا النموذج لتحسين الاستفادة من فرص العمل مع الشركاء، ووضع نموذج مختلف للتشغيل يتجاوز نهج الإقراض التقليدي، ويجمع بين تسهيلات الإقراض والمنح بمزيد من الفعالية.

92 - **زيادة الفعالية من خلال تحسين الشراكات.** يعترف الصندوق بقيمة الشراكات على ضوء صغر حجمه ودوره كقوة حافزة. على أنه، لكي يتسنى للصندوق زيادة فعاليته في مجال التنمية والمساهمة بدور أكبر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين عليه بلورة فهم أفضل للشراكات وتحسين الاستراتيجية التي ينتهجها في التعامل مع تلك الشراكات. وتزداد الحاجة إلى تحقيق ذلك على ضوء التحرك نحو زيادة التنسيق داخل مجتمع المساعدات الإنمائية حيث يتعين على الصندوق تحديد وإثبات دوره وقيمته المضافة. ومن أجل تحسين بناء الشراكات، يتعين على الصندوق النظر في عمليات (i) تحديد الشركاء، وهي عملية يمكن من خلالها تعزيز دوره التحفيزي وتكوين

[10] الاستعراض السنوي لفعالية التنمية الذي يجريه البنك الدولي والذي خلص مؤخراً إلى ضرورة تحسين تطويع استراتيجيات المساعدة مع الأوضاع القطرية لأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع.

علاقات لتبادل المعرفة وتعزيز قدرته على تقديم خدمات تلائم البلدان المتعاملة معه (بدلا من التركيز على الشراكات مع جهات التمويل المشترك ومقدمي الخدمات)؛ (ii) تحديد أدواره ومسؤولياته الخاصة والأدوار والمسؤوليات المتوقعة من الشركاء الآخرين التي ينبغي التفاوض بشأنها والاتفاق عليها مع الشركاء؛ واستناداً إلى ما سبق، (iii) الاضطلاع بدور استباقي وإدارة الشراكات بفعالية.

93 - **رفع مستوى الجودة من خلال تحسين استعمال الموارد.** حدَّدت التقييمات التي أجراها مكتب التقييم عيوب تصميم وتنفيذ المشروعات باعتبارها أحد أسباب قصور الأداء (الفقرة 89). وسوف تعتمد جودة دعم الصندوق للتصميم والتنفيذ على عدد ونوعية الموارد من الموظفين وعلى آليات ضمان الجودة المتصلة ببرنامجه القطري. ومن شأن الحاجة إلى تقديم خدمات منوعة وملائمة بشكل أفضل للبلدان المستفيدة (الفقرة 91) وزيادة دعم التنفيذ أن يزيد من الضغوط على الموظفين التشغيليين الذين يضطلعون، فيما يبدو، بأعباء تفوق طاقاتهم من حيث العدد والمهارات. وقد تمثل إعادة توزيع و/أو زيادة موارد الصندوق من الموظفين أحد الخيارات؛ ويمثل تحقيق المستوى الأمثل للشراكات إمكانية أخرى لضمان أداء الوظائف الأساسية التي من شأنها تحسين الجودة.

دال – التوصيات

94 - أفضت النتائج التي خلص إليها تقرير هذا العام عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلى عدد من التوصيات التي تتماشى مع توصيات التقييم الخارجي المستقل وترمي إلى زيادة فعالية الصندوق الإنمائية في الحد من الفقر الريفي.

95 - **التركيز على الفئات المستهدفة الرئيسية.** يلزم إعداد بيان للسياسات يبرز بوضوح أولوية أهداف الصندوق المتمثلة في الحد من الفقر الريفي ويعترف بأن المستفيدين الرئيسيين هم فقراء الريف[11]. وينبغي أن يحلل بيان السياسات هذا آخر الأفكار والأدلة بشأن النُهج التي تزيد فعالية التنمية في الحد من الفقر، بما في ذلك تحليل الاستهداف والنُهج السياساتية أو المؤسسية التي تبشر بتحقيق أعظم الآثار على الحد من الفقر. وينبغي أن تشكل احتياجات الفئة المستهدفة من الصندوق، أي فقراء الريف، ومدى استفادة تلك الفئة من مساعدات الصندوق، الأساس لوضع الاستراتيجيات القطرية أثناء تحديد المشروعات وتصميمها لكفالة تركيز نتائج عمليات الصندوق على الوصول إلى الفئة (الفئات) المستهدفة فعلا، في التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم.

96 - **زيادة الملكية.** لتعزيز ملكية البرامج والمشروعات القطرية، ينبغي تحديد الفئات المستهدفة بدءاً من المراحل الأولى لتحديد المشروع، وينبغي اشتراكها في عملية تجهيز المشروع جنباً إلى جنب مع أصحاب الشأن المحليين والوطنيين. كما تتطلب زيادة الملكية تحويل المسؤوليات من شريك إلى آخر. ومثلما يتعين على الحكومات نقل السيطرة إلى المجتمعات المحلية، يتعين على الصندوق كذلك نقل السيطرة إلى المقترضين. ويعتبر بناء القدرات لدى الآخرين والاضطلاع بدور أقل مسألة أساسية لزيادة الملكية، وهو ما سيتطلب من الصندوق إعادة النظر في مجموعة خدماته والدور الذي يشارك به في تقديم تلك الخدمات. وتتوقع خطة عمل إدارة الصندوق التي وضعت

[11] من المفهوم أن فقراء الريف يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد البالغ دولاراً أمريكيا واحداً يومياً، أو خطوط الفقر الوطنية المعترف بها دولياً.

استجابة للتقييم الخارجي المستقل إدخال تغييرات على نهج البرامج القطرية لرفع مستوى الملكية وهو ما من شأنه أن يستجيب لهذه التوصية.

97 - **تعزيز الشراكات.** تتوقع خطة عمل الإدارة وضع منهجيات ومبادئ توجيهية تشغيلية بشأن الشراكات للتصدي لمواطن الضعف المحددة في هذا التقرير عن نتائج وأثر عمليات الصندوق (الفقرة 93). وينبغي أن تنص المبادئ التوجيهية الوشيكة بوضوح على أن الصندوق يرمي إلى تحديد مجموعة أكثر تنوعا من الشركاء، والمعايير التي ستستعمل لتحديد الشركاء المحتملين، وكيفية تنفيذ هذه العملية. كما ينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات الصندوق، والأدوار والمسؤوليات المتوقعة من شركائه باعتبار أن ذلك يشكل الأساس للتفاوض بشأن اتفاقات الشراكة مع هؤلاء الشركاء. وبالمثل، ينبغي وضع آليات لإدارة الشراكات كجزء من المبادئ التوجيهية التشغيلية.

98 - **الحاجة إلى نهج يتسم بالتنوع.** ينبغي مواصلة بحث الآثار الضعيفة نسبياً على الحد من الفقر في عمليات الصندوق في بلدان الدخل المتوسط (الفقرة 88 والشكل 7) لتأكيد هذا الاستنتاج، ولفهم الأسباب وراء هذا الأداء، وبلورة استجابة الصندوق الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يشير هذا التحليل إلى الحاجة إلى مزيد من الخدمات المنوعة. ومثال ذلك أن بلدان الدخل المتوسط قد تحتاج إلى مشورة متخصصة بشأن مختلف جوانب العمل في المناطق النائية التي ترزح تحت وطأة الفقر، أو بشأن السياسات وآثارها على فقراء الريف، بينما قد تحتاج بلدان الدخل المنخفض إلى مزيد من الاستثمارات في مشروعات التنمية الريفية.

الملحق الأول

الإطار المنهجي لتقييم المشروعات

1 - يتألف الإطار المنهجي لتقييم المشروعات من ثلاثة معايير رئيسية مركَّبة للتقييم هي: (أ) أداء المشروعات؛ (ب) الأثر على الفقر الريفي؛ (ج) أداء الشركاء. وينقسم كل معيار رئيسي إلى عدد من العناصر أو المعايير الفرعية (انظر الرسم البياني في الصفحة التالية).

2 - المعيار الأول – **أداء المشروعات** – يبيّن مدى اتساق أهداف المشروعات مع أولويات فقراء الريف وأصحاب الشأن الآخرين (الملاءمة)؛ ومدى إجادة المشروع في أدائه لتحقيق هذه الأهداف (الفعالية)؛ وكيف يتم تحويل الموارد اقتصادياً إلى نتائج (الكفاءة).

3 - المعيار الثاني – **الأثر على الفقر الريفي** – يُستخدم في تقدير التغييرات التي تحققت وقت اكتمال تنفيذ المشروع. ويعرّف الصندوق الأثر على الفقر الريفي بأنه التغيُّرات المقصودة وغير المقصودة، التي تحدث في معيشة فقراء الريف، حسبما يرونها هم وشركاؤهم وقت التقييم، والتي ساهمت تدخلات الصندوق في حدوثها. ويشمل تقدير الأثر تقدير مدى إسهام الصندوق في هذه التغييرات. وقد قُسِّم الأثر إلى ستة مجالات تصدت لها مشروعات الصندوق بدرجات متفاوته، والعوامل الشاملة المتعلقة بالاستدامة والابتكار والقابلية للتكرار/توسيع النطاق والمساواة بين الجنسين. ومجالات الأثر الستة هي:

- الأصول المادية والمالية؛
- الأصول البشرية؛
- رأس المال الاجتماعي والتمكين؛
- الأمن الغذائي؛
- البيئة وقاعدة الموارد المشاع؛
- المؤسسات والسياسات والإطاران السياساتي والتنظيمي.

4 - وفيما يتعلق بكل مجال من مجالات الأثر يعمل كل تقييم على الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الرئيسية (انظر الجدول أدناه). وهذه الأسئلة وغيرها توفر الأساس الذي يقوم عليه التقدير المتسق للتغيُّرات التي تحدث في معيشة فقراء الريف نتيجة لتدخلات الصندوق. وإعادة تجميع هذه الأسئلة تسمح أيضاً بالإفصاح عن الأهداف الاستراتيجية للصندوق (انظر الجدول أدناه).

5 - المعيار الثالث – **أداء الشركاء** – يُستخدم في تقدير أداء الشركاء الأساسيين في المشروعات: الصندوق، والمؤسسات المتعاونة، والوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ المشروعات، والمنظمات غير الحكومية/المنظمات المجتمعية المشتركة في تنفيذ المشروعات والجهات المشتركة في التمويل. وهنا أيضاً طُرح عدد من الأسئلة عن عمليات التقييم (انظر الجدول). وتستخدَم هذه الأسئلة لبيان إلى أي مدى أجاد الصندوق وشركاؤه في تحديد المشروعات وإعدادها والإشراف عليها وحجم مساهمة كل منهم في نجاح تنفيذ المشروعات.

الملحق الأول

6 - طبَّقت تقييمات المشروعات في عام 2004 مرة أخرى جدول تصنيف مكوّن من أربع نقاط على كل معيار ومعيار فرعي، وذلك على أساس رأي مجمَّع لفقراء الريف والجهات المشاركة والقائمين على التقييم، ويتم ذلك عادة في إطار حلقة عمل تعقد في نهاية عملية التقييم. وتُسَجل التصنيفات الناجمة عن هذه العملية في مصفوفة تفصيلية تشمل جميع معايير قياس الأثر. ويقوم هذا التقرير على أساس التصنيفات الواردة في هذه المصفوفات ومن خلال تحليل تقارير التقييم ذاتها.

الملحق الأول

الرسم البياني – الإطار المنهجي

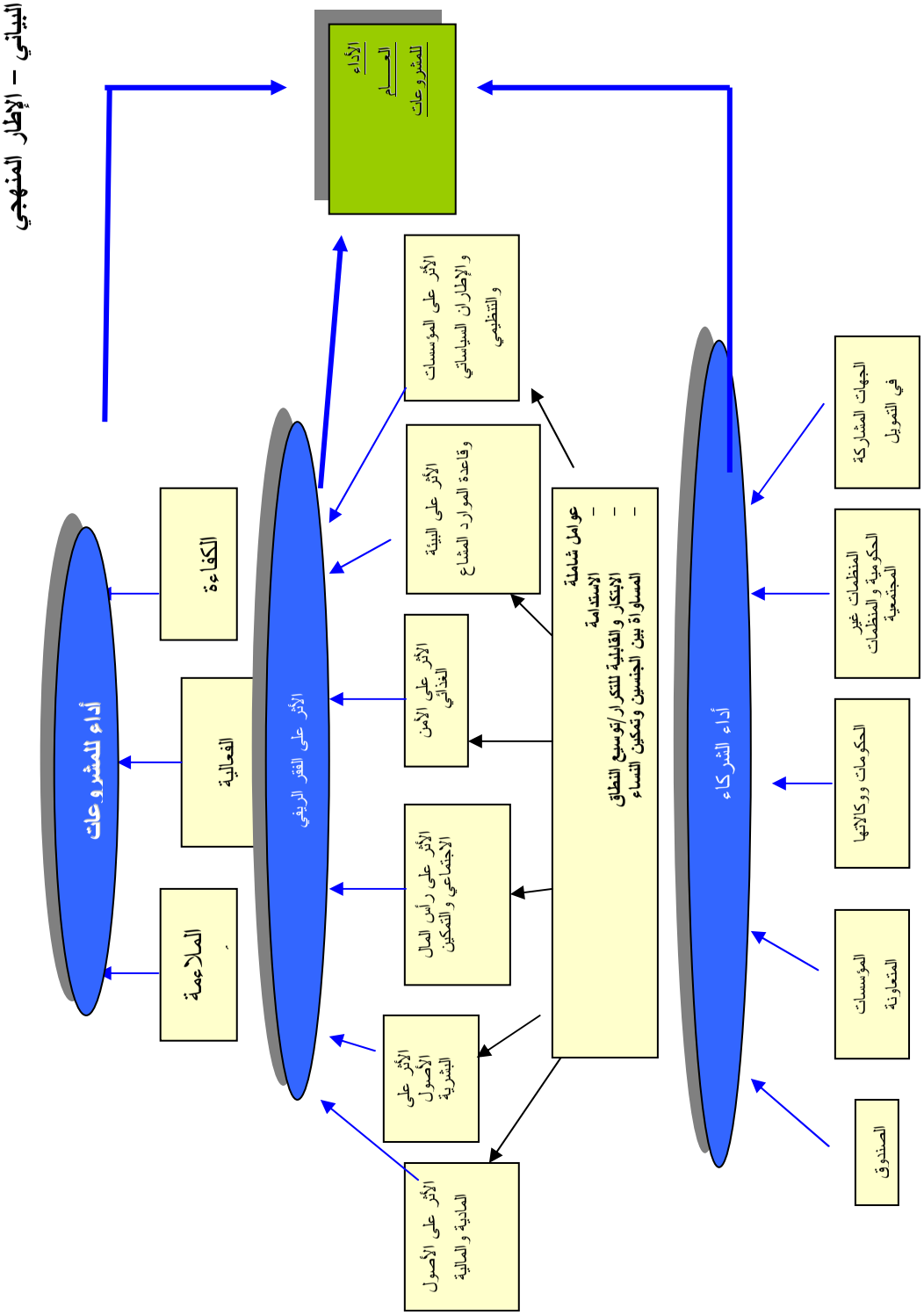

الملحق الأول

الإطار المنهجي لتقييم المشروعات: مجالات الأثر

مجال الأثر الرئيسي	الأسئلة الرئيسية لتقدير الأثر في المجتمعات الريفية المتأثرة بالمشروع (التغيرات التي أسهم بها المشروع)	هدف الإطار الاستراتيجي للصندوق	الأهداف الإنمائية للألفية
(1) الأصول المادية والمالية	هل تغيرت الأصول المادية للأسر الزراعية (الأرض الزراعية،المياه، الحيوانات، الأشجار، المعدات)؟	2	
	هل تغيرت أصول أخرى للأسر الزراعية (مساكن، دراجات، أجهزة راديو، وغيرها من السلع المعمرة، الخ)؟		الفقر والجوع
	هل تغيرت البنى الأساسية وإمكانيات وصول المستهدفين إلى الأسواق (النقل، الطرق، وسائل التخزين، مرافق الاتصالات، الخ)؟	3	
	هل تغيرت الأصول المالية للأسر (المدخرات والديون)؟		الفقر والجوع
	هل تغيرت إمكانيات حصول سكان الريف على الخدمات المالية (الائتمان، المدخرات، التأمينات، الخ)؟	3	
(2) الأصول البشرية	هل تغيرت إمكانيات وصول الناس إلى مياه الشرب؟		البيئة (شاملة المياه)
	هل تغيرت إمكانيات الوصول إلى خدمات الصحة الأساسية والوقاية من الأمراض؟		المرض
	هل تغير عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب؟		المرض
	هل تغيرت نسبة الوفيات بين الأطفال والأمهات؟		نسبة الوفيات
	هل تغيرت إمكانيات الوصول إلى التعليم الابتدائي؟		التعليم الابتدائي
	هل تغيرت نسب التحاق البنات بالمدارس الابتدائية؟		التعليم الابتدائي
	هل تغيرت أعباء عمل النساء والأطفال؟		
	هل تغيرت نسبة تعليم البالغين و/أو إمكانيات وصولهم إلى المعلومات والمعرفة؟	1	
(3) رأس المال الاجتماعي والتمكين	هل تغيرت منظمات سكان الريف ومؤسساتهم؟	1	
	هل تغيرت إمكانيات التماسك والعون الذاتي المحلي في المجتمعات الريفية؟	1	
	هل تغيرت المساواة بين الجنسين أو أحوال المرأة؟		التمايز بين الجنسين
	هل شعر سكان الريف بأنهم ممكّنون إزاء السلطات العامة المحلية والوطنية والشركاء في التنمية؟ (هل يؤدون دوراً أكثر فعالية في اتخاذ القرارات؟)	1	
	هل شعر سكان الريف بأنهم ممكّنون إزاء السوق؟ هل لديهم سيطرة أفضل على مدخلات توريد وتسويق منتجاتهم؟	1	
(4) الأمن الغذائي (الإنتاج والدخل والاستهلاك)	هل تغير الوضع التغذوي للأطفال؟		الفقر والجوع
	هل تغير الأمن الغذائي للأسر؟		الفقر والجوع
	هل تغيرت التكنولوجيا والممارسات الزراعية	2	
	هل تغير تكرار حالات نقص الأغذية؟		الفقر والجوع
	هل تغير الإنتاج الزراعي (من حيث المساحة، والغلة، وتركيبة المنتجات، الخ)؟	2	
(5) البيئة والموارد المجتمعية	هل تغير حال قاعدة الموارد الطبيعية (الأرض، والمياه، والغابات، والمراعي، والثروة السمكية،، الخ)؟		البيئة (شاملة المياه)
	هل تغير التعرض للمخاطر البيئية؟		البيئة (شاملة المياه)
(6) المؤسسات والسياسات والإطار التنظيمي	هل تغيرت المؤسسات المالية الريفية؟	3	
	هل تغيرت المؤسسات العامة المحلية وتقديم الخدمات؟	1	
	هل تغيرت السياسات الوطنية/القطاعية التي تؤثر في فقراء الريف؟	1,3	
	هل تغير الإطار التنظيمي الذي يؤثر في فقراء الريف؟	1,2,3	
	هل حدثت تغيرات أخرى في المؤسسات و/أو السياسات؟		

جدول ملخص المشروعات

الإقليم	البلد	اسم المشروع	موافقة المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإنجاز الأصلي	تاريخ الإقفال الحالي	فترة التنفيذ المتوقعة (بالسنوات)	فترة التنفيذ المعدّلة (بالسنوات)	القطاع	الأنشطة الرئيسية	مجموع تكاليف المشروع** (بملايين الدولارات الأمريكية)	قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)
أفريقيا الأولى	غامبيا	مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمعات المحلية	ديسمبر/كانون الأول-98	يوليو/تموز-99	يونيو/حزيران-05	ديسمبر/كانون الأول-05	6	6.5	خدمات ائتمانية ومالية	تنمية التمويل الريفي، والدعم الزراعي، وبناء قدرات المنظمات القروية (الكافو)	11	9
أفريقيا الأولى	السنغال	مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة	ديسمبر/كانون الأول-95	يناير/كانون الثاني-97	سبتمبر/أيلول-04	مارس/آذار-05	6	6.5	تنمية ريفية	تعزيز التنمية المستدامة لقطاع المشروعات الصغيرة على أساس تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية.	11	7
أفريقيا الثانية	إثيوبيا	البرنامج القطري الخاص- المرحلة الثانية	ديسمبر/كانون الأول-96	فبراير/شباط-99	يونيو/حزيران-05	ديسمبر/كانون الأول-05	6	6.5	تنمية زراعية	تحسين دخل الأسرة الريفية والأمن الغذائي الأسري من خلال مشروعات الري الصغيرة المدعومة بالخدمات الزراعية وصون التربة	32	23
آسيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	مشروع التنمية الريفية في شمال سايابوري	ديسمبر/كانون الأول-97	مارس/آذار-98	يونيو/حزيران-04	ديسمبر/كانون الأول-04	7	7.5	تنمية زراعية	التنمية الزراعية وتنويع الدخل والبنية الأساسية الريفية والتعزيز المؤسسي	10	7
آسيا	فييت نام	مشروع النهوض بالأقليات العرقية في مقاطعة ها غيانغ	ديسمبر/كانون الأول-97	أبريل/نيسان-98	ديسمبر/كانون الأول-03	يونيو/حزيران-04	6	6.5	تنمية ريفية	البنية الأساسية الريفية، والتنمية الزراعية، وتنويع الدخل، والتنمية الاجتماعية، وإدارة المشروعات	18	13
آسيا	فييت نام	مشروع صون الموارد الزراعية وتنميتها في محافظة كوانغ بنه	ديسمبر/كانون الأول-96	مارس/آذار-97	سبتمبر/أيلول-02	ديسمبر/كانون الأول-02	6	6.25	تنمية زراعية	إعادة إعمار الري والطرق الريفية، والتنمية الزراعية وتنمية تربية المائيات، وتثبيت الكثبان الرملية، والدعم المؤسسي	18	14
أمريكا اللاتينية والكاريبي	باراغواي	مشروع الصندوق الائتماني للنهوض بأحوال الفلاحين في الإقليم الشرقي في باراغواي	ديسمبر/كانون الأول-95	ديسمبر/كانون الأول-96	ديسمبر/كانون الأول-04	يونيو/حزيران-05	6	6.5	خدمات ائتمانية ومالية	الخدمات المالية والتقنية الريفية، والائتمانات المؤسسية وبناء القدرات	22	10
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	الأردن	مشروع إدارة الموارد الزراعية – المرحلة الثانية	ديسمبر/كانون الأول-95	يوليو/تموز-96	يونيو/حزيران-03	ديسمبر/كانون الأول-03	7	7.5	تنمية زراعية	إدارة الموارد، والتنمية الزراعية، والتعزيز المؤسسي، وأنشطة تعزيز المرأة، وتنسيق المشروعات وإدارتها	19	13
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	تونس	مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة	ديسمبر/كانون الأول-95	يونيو/حزيران-96	ديسمبر/كانون الأول-04	يونيو/حزيران-05	7	7.5	تنمية زراعية	إدارة الموارد، والتنمية الزراعية، والبنية الأساسية الريفية، وتنمية النساء والمجتمعات المحلية	42	11
										مجموع التكاليف	**183**	**107**

الملحق الثالث

التمثيل الإقليمي والقطاعي للمشروعات التي تم تقييمها منذ عام 2004

التمثيل الإقليمي للمشروعات التي تم تقييمها

الإقليم	النسبة المئوية لتوزيع مشروعات الصندوق الجارية في نهاية عام 2004	النسبة المئوية لتوزيع المشروعات التي تم تقييمها في عام 2004
أفريقيا الغربية والوسطى	19.7	22.2
أفريقيا الشرقية والجنوبية	22.3	11.1
آسيا والمحيط الهادي	20.7	33.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	17.6	11.1
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	19.7	22.2
المجموع	100	100

التمثيل القطاعي للمشروعات التي تم تقييمها

نوع المشروع	النسبة المئوية لتوزيع جميع مشروعات الصندوق في الفترة 1998–2004	النسبة المئوية للمشروعات التي تم تقييمها في عام 2004
التنمية الريفية والزراعية	65	80
الخدمات الائتمانية والخدمات المالية	11	20
البحوث/الإرشاد/التدريب	8	-
الري	7	-
الإنتاج الحيواني	5	-
أنشطة أخرى*	4	-
المجموع	100	100

*تشمل هذه الفئة المشروعات في مجالات مصايد الأسماك والتسويق والآلية الإقراضية المرنة.